الأمم المتحدة

A/60/PV.96

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ٩٦

الجمعة، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ديارا (مالي).

البندان ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

مسالة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود تذكير الأعضاء بأنه لا يزال هناك ٣٣ متكلما مدرجة أسماءهم في قائمتي. لذا، أناشد الأعضاء توخي الإيجاز قدر المستطاع في بياناتهم، لكي نتمكن من إكمال قائمة المتكلمين بعد ظهر هذا اليوم.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة للكلام عن هذه القضية الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

تؤيد الولايات المتحدة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ولكن التغيير يجب أن يتجاوز مجرد التغيير بحد ذاته. وينبغي تصميم التغييرات لزيادة فعالية المجلس للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم.

ويوضح إلقاء نظرة على جدول أعمال المجلس خلال الأسابيع القليلة الماضية لكل الدول الأعضاء أهمية أن يصبح المجلس قادرا على التصدي بسرعة ومصداقية وفعالية لكل التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وعلى الصعيد العملي جدا، نجد أن أحد أسباب قدرة المجلس على العمل بقدر من الكفاءة على الأقل يرجع إلى أن حجمه يسمح له بإجراء مناقشات مفيدة وممكنة. وبوسع كل أعضاء المجلس المشاركة في النقاش أثناء الصباح أو بعد الظهر. ويمكن إعداد مشاريع القرارات سطرا تلو الآخر ضمن فترة زمنية تسمح لجميع الأعضاء بالإعراب عن آرائهم. ويتسم ذلك الإجراء بالمزيد من التعقيد ويستغرق وقتا أطول في هيئات الأمم المتحدة ذات العضوية الأكبر – عندما يكون الأعضاء حاضرين هنا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-43861 (A)

ويجب أن يسفر توسيع مجلس الأمن على الأقل عن المحافظة على فعالية المجلس، إن لم تكن زيادتها. ونعتقد أن المجلس سيكون أكثر فعالية إذا أضحت اليابان – وهي ثاني أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة، وديمقراطية قوية وحيوية، ودافع عن حقوق الإنسان ومساهم رائد في عمليات حفظ السلام والتنمية في العالم بأسره – عضوا دائما في المجلس.

وخلال العام الماضي، لا نعتقد أن المقترحات الراهنة المعروضة على الجمعية العامة قد حظيت بدعم واسع النطاق بغية اعتمادها والمصادقة عليها بوصفها تعديلا للميثاق. ولم ينجم عن الوقت والطاقة المهدورين على هذه العملية في غضون العام الماضي إلا تصلب المواقف وزيادة الانقسامات بين الأعضاء. ولسنا أقرب هذا اليوم عما كنا عليه قبل عام من التوصل إلى توافق الآراء الواسع اللازم لاعتماد تعديل الميثاق والمصادقة عليه.

ولذا ربما قد آن الأوان لتجاوز تلك المقترحات الجامدة. ومن اجل التوصل إلى نموذج لتوسيع المجلس يحظى بالتأييد الواسع الضروري، يتعين على بعض العناصر الفاعلة في المناقشة الراهنة إيجاد سبل جديدة للنظر إلى القضية.

أما بالنسبة لأساليب عمل المجلس، تعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أنه يلزم إجراء عدد من التغييرات لتحسين فعالية عمل المجلس وكفاءته. ويعطي ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن سلطة فريدة على أساليب عمله. وخلال العام الماضي، نشط المجلس مجددا فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى من أجل معالجة مسألة أساليب عمل المجلس. ويواصل زميلي الياباني السفير أوشيما القيام بعمل ممتاز بصفته رئيسا للفريق. واعتمد المجلس، في وقت سابق في هذا الأسبوع، مجموعة من الممارسات التي من شأنها أن تجعل عمل المجلس أكثر شفافية. وسنواصل في الأشهر المقبلة المشاركة التامة في الجهود المستمرة للفريق العامل ودعم هذه الجهود.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة وعلى الفرصة الطيبة التي أتيحت لمناقشة القضية الهامة لإصلاح مجلس الأمن في الجلسة العامة للجمعية العامة.

وكما تبين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يمثل إصلاح مجلس الأمن عنصرا أساسيا في جهودنا الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه القضية الحساسة ينبغي حلها على أساس التوصل إلى اتفاق دولي واسع.

وإذ تسلم كازخستان بضرورة أن يسفر إصلاح مجلس الأمن عن مجلس أكثر تمثيلا وكفاءة ومسؤولية أمام العضوية الواسعة للأمم المتحدة، فإنها أعربت مرارا عن دعمها المتواصل لتوسيع المجلس في كلتا فئتي مقاعده الدائمة وغير الدائمة. ونشاطر الرأي العام الذي مفاده أن التكوين الحالي للمجلس لا يعكس بما فيه الكفاية الحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة.

ونحن واثقون بأن توسيع مجلس الأمن الذي يتسق مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل ويأخذ في الحسبان إسهام الدول المعنية في تنمية اقتصاد العالم وفي صون الأمن العالمي، من شأنه أن يخدم مصالح العديد من الدول وييسر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وتولي كازاخستان أهمية كبيرة لمسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وممارساته. ويؤيد وفدي تأييدا كاملا الرأي الذي مفاده أن المجلس ينبغي أن يواصل تكييف أساليب عمله بغية جعل عمله أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية بحيث يتمكن بطريقة أفضل من خدمة مصالح عضوية المنظمة

برمتها. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود التي بذلتها وفود كوستاريكا والأردن وليختنشتاين وسنغافورة وسويسرا. وتستحق مقترحاتهم بشأن أساليب عمل المجلس دراستنا المتأنية.

كما نرحب بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ويشمل الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة عمل المجلس وشفافيته فضلا عن كفالة تفاعل وحوار أقوى مع أعضاء الأمم المتحدة عموما.

وستواصل كازاخستان تأييدها لرئيس الفريق وللأعضاء الآخرين والعمل الوثيق معهم من أجل التوصل إلى الإصلاح الذي نصبو إليه في هيكل مجلس الأمن وتحسين أساليب عمله. ونؤمن إيمانا راسخا بأن إصلاح المجلس أمر ضروري لجعل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية وكفاءة.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. وأشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة وعلى المصادفة السعيدة للغاية المتمثلة في أنني أتكلم بينما تتولون أنتم، سعادة السفير ديارا، الرئاسة مرة أخرى، لأنكم ترأستم أيضا آخر مناقشة شاركت فيها (انظر A/60/PV.50). وأعتقد أننا أجرينا نقاشا ثريا وبنّاء جدا أمس، بالنسبة لما طلبتموه. ولذلك، لن أتطرق لتلك الحجج أو للحجج التي أوردت في الماضي ولن أخوض معارك قديمة، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى إرهاق المستمعين في هذه القاعة، بدون المعالجة الكاملة حقا للموضوع. ولذا فإني سأسعى إلى تناول إصلاح مجلس الأمن في الحالة الراهنة، والدروس المستفادة من عملية إصلاح الأمم المتحدة حتى الآن، والمشاكل التي سببها مجلس الأمن، وانطلاقا من ذلك، ما نعتبره الطريق في المستقبل.

وفي رأينا لم يتمكن مجلس الأمن، من تناول المشاكل المتصلة بالسلم والأمن بفعالية، بما فيها المشاكل القائمة في الشرق الأوسط في هذا الوقت. ولذا، يجب أن يركز المجلس تركيزا تاما على واجبه بموجب الميثاق في التصدي بفعالية لتلك المشاكل والقيام على خير وجه بالعمل الذي يفترض أن ينجزه بدلا من القيام بعمل لا يأذن به الميثاق. وهنا، أعتقد أن نصيحة الإنجيل تتفق تماما مع الميثاق، لأنها تقول من الأفضل أن يرى أحدكم الجذع في عينه ولا يرى القذى في عين أخيه. وأعتقد أن ذلك مفيد جدا بوصفه مبدأ عاما.

أما بالنسبة للأمم المتحدة نفسها، فإننا نرى أن مشاكلها ليست أقل مما كانت عليه سابقا، ولكنها أضحت أعظم لأن الانقسام بين الأعضاء الخمسة الدائمين وسائر الأعضاء أصبح أكبر، والانقسام بين الشمال والجنوب بات أكثر عمقا والاختلال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أضحى أكثر حدة. لذا لم يحرز تقدم حقيقي في ذلك الصدد، نظرا لعلاقات القوة الحالية.

وهذا أمر لم نلاحظه نحن فحسب: فقد رآه بوضوح أيضا المراقبون العالمون بالأمور وذوو الاختصاص خارج الأمم المتحدة. ولكي نسوق مثلا على ذلك، كتب الوفد البرلماني الرفيع المستوى الذي زار الأمم المتحدة في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه تقريرا عمّمه الاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ ١٠ تموز/يوليه. ويقول التقرير بوضوح إن مجلس الأمن قد أعطى لنفسه سلطات إزاء الجمعية العامة أكبر بكثير عما أمر به الميثاق. وخلص التقرير إلى أنه حتى يتغير مجلس الأمن، يستحيل التنبؤ بتغير الأمم المتحدة حقا. وليس من قبيل الأحداث العارضة أو الصدفة أن أحبط تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن.

ونرى أن بعض أعضاء مجلس الأمن يمثلون آخر أتباع فرنسيس فاكوياما الذي ألف كما نعلم كتاب ”نهاية

التاريخ والإنسان الأخير''. وتخلى عن فكرة نهاية التاريخ في كتاب لاحق، ولكنهم لا يزالون يحملون تلك الراية، بعد وقت طويل من إلقائه لها. ولا يزالون يعارضون توزيع الحصص في إطار صندوق النقد الدولي، ويعارضون إضافة أعضاء دائمين جدد إلى مجلس الأمن – أو على الأقل يعارضون فكرة إضافة ستة أعضاء دائمين جدد – وتقديم المجلس لأكثر من مرشح لمنصب الأمين العام إلى الجمعية العامة للحصول على موافقتها. وفي الحقيقة، أن عرض نهاية التاريخ هذا من الحدة بمكان وكأن الكثير مما حصل منذ عام ١٩٤٥ – الزيادة الهائلة في أعضاء الأمم المتحدة والانتصارات في الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري، والمزيد من المساواة، وتوسيع الحرية – لم يحدث قط، وكأن التاريخ قد توقف. ويبقى تعددية الأطراف مجرد كلمة؛ وتظل الثنائية المتعددة الأطراف هي الحقيقة. وفي الحقيقة، يبدو أن المنطق يتمثل في أنه إن لم تكن الأغلبية راضية عن ذلك، فما أسوا حال الأغلبية.

وفي مناقشة أمس، آثار احد أصدقائي قضية الملكية وكان ذلك في محله تماما. وأعتقد أن الملكية أمر بالغ الأهمية. ولكن النقطة التي أختلف فيها مع احترامي، هي أنه لا ينبغي لنا أن نخلط بين الجوهر، وهو توزيع القوة، وبين الآلية أو المنهج. فالإحساس بالملكية ليس مسألة تتعلق بتوافق الآراء الذي لا يعدو كونه آلية. ولو كان الإحساس بالملكية مجرد مسألة توافق آراء، فإننا في تلك الحالة فرضنا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الحد الأعلى للإنفاق بتوافق الآراء. فهل هذا يعني حقا أننا نتمتع، بإذن، بإحساس بالملكية بشأن الحد الأعلى للإنفاق، أم إننا نعتقد حقا – أو معظمنا على أية حال – أن هذا أشبه بنوع من ا لشبح الذي يظهر على شكل نبات اللفت من حفلة ''هلَوين'' فاشلة، أو فزّاعة لم تستطع لحسن الطالح أن تفزع أحدا، ومن ثم، دُفنت على النحو اللائق؟

ولنأخذ أيضا حالة لجنة بناء السلام. ونعلم جميعا أن القرار ١٨٠/٦٠ المتعلق بلجنة بناء السلام تم تمريره هو الآخر بتوافق الآراء في الجمعية العامة. ولكن هل ساعد ذلك على تسهيل تعزيز الأمم المتحدة والتوزيع الجغرافي العادل أو على الإسراع ببدء عمل لجنة بناء السلام؟ إن لجنة بناء السلام مثال مهم للغاية في هذا الصدد، لأن مجلس الأمن هنا يلجأ إلى شرعية فنية، بينما يتصرف بشكل غير قانوني ضد الإرادة العامة للجمعية العامة، كما انعكست في قرار توافق الآراء الذي اتخذته. وقليل جدا هم الذين يتذكرون تماما أن استخدام أداة التعريف ''ألـ'' لقيت بالتحديد معارضة من الجمعية العامة في المناقشات، لأنه رؤي، وعن صواب، أن استخدام ''ألـ'' قد يعني أن الأعضاء الدائمين سيصبحون جميعا، تلقائيا، أعضاء في لجنة بناء السلام.

وهذا يذكرني ببعض أبيات للورد بايرون: ''ما أغرب أن يسمح العقل لنفسه، هذا الجزء الشديد التوهج، بأن تطفئه مادة [قانونية] ما'' ولكن ذلك هو ما حدث بالفعل: لقد أطفأته مادة [قانونية] ما. وبهذا يكون مجلس الأمن أيضا قد أسس نظاما من المعايير المزدوجة، بجعل تلك اللجنة خاضعة لمجلس الأمن، وفي الوقت ذاته، يضمن ألا يتمكن المدرجون في جدول أعمال المجلس من الاقتراب من لجنة بناء السلام التماسا لأية مساعدة، بدون موافقته. الأمر الذي أبطل قدرة لجنة بناء السلام منذ بدايتها، على إسداء النصح الأمثل أو تأدية وظائفها على الوجه الأمثل.

وبالتالي، أود أن أقول إن مسألة الإحساس بالملكية ليست، كما رأينا، مسألة آلية، أي التوصل إلى شيء ما من خلال توافق الآراء المطلق أو الإجماع. إنها مسألة تتعلق بتوزيع القوة، مسألة تتعلق بالحد من القوة التعسفية. وتلك هي المسألة التي يتعين حسمها من خلال أي إصلاح لمجلس الأمن.

وفي نفس الهيئة دولة عضو أخرى قدم ممثلها هذه النقطة أمس، أي أنه ينبغي لنا ألا نزيد عدد الأعضاء الدائمين؛ فهناك أعضاء دائمون بالفعل، وقد خلقوا مشاكل، وبالتالي لماذا يتعين علينا أن نزيد عدد الأعضاء الدائمين؟ النقطة كلها هي أن السبيل الوحيد الذي يمكن للمرء به أن يصد القوة التعسفية هو بانتخاب أعضاء دائمين يكونون بعد ذلك مساءلين أمام الجمعية العامة ويكونون مساءلين عن طريق شرط أو شروط استعراض صارمة. ونفس الدولة العضو التي قالت ذلك قبلت في الواقع هذا المنطق، وأيضا منطق العدل، حينما أدلت ببيان، أذكره على نحو بالغ الدقة.

وأشار ممثلها، وقت إنشاء لجنة بناء السلام، إلى المشاكل التي رافقت مولدها. ونفس الدولة العضو قالت في ذلك الوقت إن الأعضاء الدائمين سيبقى تمثيلهم دائما. ومن الأكيد أن الذين يعرضون أبناءهم وبناتهم للخطر بوصفهم حفظة السلام يستحقون المساواة في المعاملة. ذلك على وجه الدقة ما قالته تلك الدولة العضو. وبالتالي فإن كل ما نقوله هو أن المنطق الذي طبقه الممثل على لجنة بناء السلام هو نفس المنطق الذي ينبغي أن يطبق على مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من ذلك، فسأضعه بعبارات الأمين العام بدلا من وضعه بعباراتي. لعل الجمعية العامة تغفر لي تقديم اقتباس مفصل جدا من تعليقات الأمين العام. قال الأمين العام ما يلي في مؤتمر صحفي مسجل في جنيف في ٢٢ حزيران/يونيه:

> ”ينبغي [للدول الأعضاء] أن تتوخى إصلاح مجلس الأمن لأنه جزء من الأسباب في أن لدينا توترات في المنظمة اليوم ... إن كثيرا من الأعضاء لديهم شعور بأننا ... لا يمكننا أن نظل في حالة تُرى فيها قاعدة القوة خاضعة لسيطرة عدد محدود يتمثل في خمس دول أعضاء.
>
> ”وحتى عندما نتكلم عن الإصلاح يتحول الأمر إلى مسألة صراع على السلطة. أعني أن الناس ينظرون إلى الإصلاح من مفهوم السلطة – وأي الكتل تجني المكاسب وأيها تكون الخاسرة. وبطبيعة الحال هذا التصور لصراع السلطة لم يساعده موقف الأعضاء الخمسة الدائمين لأنهم عندما أنشأنا لجنة بناء السلام أصروا على أنه ينبغي لهم الاحتفاظ بالمقاعد الخمسة وحصلوا على ذلك. وبطبيعة الحال عندما بدأنا الكلام عن مجلس حقوق الإنسان قدموا طلبا مماثلاً – وعارضت العضوية ذلك فسحبوا طلبهم“.

وبالأمس قالت إحدى الدول الأعضاء أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يكون لعبة حول السلطة. ولكن كما دللت على ذلك عبارات الأمين العام قبل هنية إن ما يحول دون الإصلاح حقا هو لعبة السلطة. ومن الواضح أن منطق عملية الإصلاح لا يزال حتى الآن يشير إلى ضرورة المضي قدما في إصلاح مجلس الأمن وزيادة فئتي الدائمة وغير الدائمة والعمل على إصلاح أساليب عمله. وكما شهدنا فإن عملية الإصلاح قد تشوهت بالتأكيد بل أعيقت بطرق عديدة بسبب عدم إصلاح مجلس الأمن.

وهذا أرى أننا نحتاج إلى علاج المسألة الأساسية لا إلى علاج مسألة أخرى عن طريق حل يعالج شيئا غير المسألة الأساسية. ويمكن النظر إلى هذه النقطة على أنها تماثل الدورة الدموية التي يجب أن تتدفق على نحو متكافئ في أعضاء الجسم. وعندما لا تتدفق في أحد الأعضاء، يميل هذا العضو إلى التلف. وقد يحدث هذا للجمعية العامة. ومن هنا تبرز الحاجة ذات الأهمية الحيوية إلى تنشيطها. غير أن هذه المحاولة لم تكن جد ناجحة حتى الآن. ولهذا قاومنا محاولات النيل من سلطات الجمعية العامة. ولهذا تصدينا لمحاولة الاعتداء على سلطات الجمعية العامة. ولمسنا – في المداولات

بشأن المشتريات – وجوانب معينة من حفظ السلام وفي المناقشات المواضيعية – أنه ليس بوسع الأعضاء غير الدائمين حقا أن يكبحوا أو يوقفوا عملية الاعتداء هذه، ناهيك عن عكس مسارها. فهذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الذاكرة المؤسسية والقوة التي تنبع من العضوية الدائمة.

ومن ثم أيضا لن يعالج الحل المؤقت هذه المسألة. واتفق تماما مع المتكلم الأول بعد ظهر اليوم على أننا لسنا هنا من أجل الإصلاح لذات الإصلاح، مثل الفن لذات الفن. فنحن هنا لكي نضطلع بإصلاح له فعاليته. ولهذا فإن عملية الاعتداء لا يمكن كبحها إلا إذا كان لدى المرء إحساس بالعضوية الدائمة والقوة التي يمكن أن تكبح ذلك الاعتداء. ولا يمكن أن يستطيع الحل المؤقت توفير ذلك.

وبالمثل لا ينبغي النظر إلى أي فعالية في ضوء الأرقام الحسابية المنخفضة فحسب. ولكن سواء كان المرء يتكلم عن حجم أو هدف تحديد القوة أو توزيعها، ينبغي له أن ينظر إلى كل هذا باعتباره وظيفة لماهية الهدف.

إذا كان الهدف هو تحديد السلطات أو توزيعها – مما سيعني أن عموم الأعضاء يتمتعون بالسلطة أو بسلطة أكبر، لتقرير مصيرهم ويشعرون بإحساس الملكية – فإنه من الواضح، حينئذ، أن ما نقترحه سيجعل مجلس الأمن فعالا. والسبب في ذلك أن الفعالية ستتأتى حتى وإن كان عدد الأعضاء الدائمين أكبر، لأن ذلك سيؤدي إلى الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات إلى مستوى أعلى – فهي قرارات لا تُتَّخذ تحت أي شكل من أشكال الضغط الثنائي، أو أي ضغوط أخرى. وبالتالي، بفضل قرارات من هذا القبيل، لن يستطيع مجلس الأمن التعدي، أو على الأقل، لن يستطيع التعدي بنفس القدر. هذا ما نقصده بالكفاءة والفعالية – وليس شكلاً من أشكال الداروينية السياسية المقدمة تحت غطاء الفعالية.

فلننظر – ما دمنا بصدد موضوع التعدي – في مقترحات الإدارة والمرونة التي قدمت إلى الجمعية العامة. لقد كانت تلك محاولة لإعادة تشكيل الجمعية العامة على صورة مجلس الأمن – أي صنع القرار والهيمنة بواسطة حلقة سحرية. لحسن الطالع أنها لم تفلح، لأنه بخلاف ذلك، كانت هيمنة المجلس ستمتد من الأمانة العامة إلى الجمعية العامة ذاتها، وستجعلها غير ذات أهمية.

لهذا، أعتقد أنه بالإمكان إيجاز نوع الخيار، الذي يقدمه مجلس الأمن، أو الأعضاء الأقوياء، إلى الأمانة العامة في كلمات الفكاهي الأمريكي وودي ألن، الذي قال إننا نقف على مفترق طرق، وأن أحد الطريقين يؤدي إلى العجز واليأس المطلقين، والآخر يؤدي إلى الانقراض التام. آمل أن تتسم الجمعية بالحكمة وتختار الخيار الصحيح.

نحن نرى أن الخروج من هذا المأزق لن يتأتى من خلال إصلاح أساليب العمل فحسب. فإصلاح من هذا القبيل مهم، ولهذا نرحب باقتراح مجموعة الدول الخمس الصغيرة – ”الخمسة الصغار“ بوصفه مساهمة هامة في هذه المناقشة. وقد عممت المذكرة التوضيحية للخمسة الصغار يوم ١٤ تموز/يوليه – وهو موعد تاريخي حقا. غير أن ذلك الاقتراح يذكرني بمقولة لبايرون، الذي أشرت إليه آنفا. اسمحوا لي بأن أستعير مقولته بالقول إن الخمسة الصغار يشرحون الميتافيزيقيا للأمة، وآمل أن يشرحوا شرحهم. والواقع أن النقطة التي وردت في المذكرة التوضيحية وأكد عليها العديد من المتكلمين من الخمسة الصغار، هي أن أساليب العمل تعني الجميع، بينما لا يهم التوسيع سوى البعض. غير أنه لا يمكننا الحصول على أساليب عمل جديدة أو دائمة بدون التوسيع. لهذا، فالتوسيع أيضا يهم الجميع، وليس البعض فحسب.

علاوة على ذلك، سيكون من المستحيل – كما قلت – ضمان استقرار أساسي لأساليب العمل تلك من خلال إصلاحها هي وحدها، لا غير. لقد شهدنا هذا من قبل في حالة تقارير مجلس الأمن السنوية. وأعتقد أننا جميعا نتفق على أنها كانت بريقا دون جدوى، تلته فترة هدوء، فبعض التحسينات، ثم العودة مرة أخرى إلى السبل القديمة الرديئة أو الحسنة، حيث أن تلك التقارير عادت أساسا إلى ما كانت عليه التقارير السابقة، بل ارتدت إلى أبعد من ذلك.

لقد أشار أحد المتكلمين إلى قرار مهم جدا – القرار ٢٦٧ (د – ٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩، إن لم أكن على خطأ. إنه قرار بالغ الأهمية حقا. لكن لِنَنظر في بعض تفاصيل القرار نفسه. لقد اتخذته الجمعية العامة، كما نعلم، بشأن تقرير اللجنة السياسية المخصصة لأساليب العمل عام ١٩٤٩. ويقول القرار، وهنا أقتبس من الذاكرة، إن المهام التي يضطلع بها مجلس الأمن يجب أن تكون على نحو يسمح باستبعاد تطبيق مبدأ إجماع الأعضاء الدائمين – بعبارة أخرى، تقييد استعمال حق النقض.

وبالمثل، يشير أيضا إلى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تكون قادرة على إصدار توصيات بشأن مسائل قيد المناقشة في مجلس الأمن، ويتعين على مجلس الأمن أن يُطلع غير الأعضاء في مجلس الأمن على محاضر جلساته السرية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير القرار إلى أن البلدان المساهمة بقوات، وهذه كلها اقتباسات من ذلك القرار، يجب أن تشارك، بالمثل، في صنع القرار – ولا تنسوا، ليس في المناقشات، بل في صنع القرار – بشأن نشر القوات التي تنتمي إلى تلك البلدان.

لهذا أتفق مع الدول الأعضاء على أن ما أُنجز اليوم في مجلس الأمن غير مناسب بتاتا وغير دائم. غير أن قرار عام ١٩٤٩، في بعض الجوانب، يتجاوز في مداه ما هو أكثر من قرار الخمسة الصغار، وبالتالي، فالسؤال الأهم الذي يجب طرحه هو: لماذا لم تنجح أساليب العمل هذه فعلا عندما تم التفكير فيها منذ عام ١٩٤٩؟ الجواب، مرة أخرى، بسيط جدا. السبب هو أنه ما لم يكن هناك أعضاء دائمون، ملتزمون بأساليب العمل الجديدة هذه، ويمكن مساءلتهم عنها، سيستحيل تطبيق تلك الأساليب في الواقع.

بيد أنني أرى أن هناك تشابهاً كبيراً بين أساليب العمل التي اقترحناها في النص الذي قدمته مجموعة الأربعة، وأساليب العمل الواردة في قرار مجموعة الخمسة الصغار. لهذا، يمكن، من خلال عملية مشاورات، أن نحقق الكثير لإيجاد الانسجام والتفاهم المشترك.

أعتقد كذلك أن دور الدول الصغرى هام جدا. وقد أبرز الممثل الدائم لسنغافورة، بشكل واضح، وموجز، ورائع، أن أي شكل من أشكال شبه العضوية الدائمة سيكون له أثر مدمر على اتحاد الدول الصغرى الذي يترأسه – الدول الصغرى المائة. لهذا، من المهم أن تشارك الدول الصغرى في الأداء اليومي للهيئات الفرعية لمجلس الأمن، لأن أكثر من ٨٠ بلد – نصف عدد الدول الأعضاء – لم تكن قط أعضاء في مجلس الأمن. ومعظم الدول الصغرى لن تتاح لها فرصة تحقيق ذلك أكثر من مرة واحدة كل أربعين سنة. وبالتالي، فإن إصلاح أساليب العمل، وإخراج بعض الأعضاء من هذه المنافسة، من خلال اقتراحنا، سيضمنان مكانا للدول الصغيرة في الحياة اليومية للمنظمة.

لقد استنفدت الفترة الزمنية المخصصة لي أو أوشكت على ذلك، لكن قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على نقطة أخيرة مفادها أن أكبر تعدٍ يقوم به مجلس الأمن يحدث في مجال سن القوانين نفسه. ففيما يتعلق بسن

القوانين، على سبيل المثال، قالت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إن مجلس الأمن أصاب عندما أنشأ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بموجب المادة ٣٩. بيد أن هذا الأمر واهٍ بعض الشيء، لأن الميثاق لم يُنط مجلس الأمن بأي سلطات قضائية. لهذا، وفقا للمادة ٢٩، لا يجوز لمجلس الأمن منح سلطات قضائية لأي هيئة فرعية، رغم أنه يتمتع بسلطة إنشاء هيئة فرعية.

وبهذا، تكون المحكمة قد نسيت المبدأ القانوني المهم – ربما لا أجيد اللغة اللاتينية مثل زميلي ممثل المملكة المتحدة، الذي يجلس أمامي – الذي يقول، إن لم تخذلني الذاكرة، ما معناه أن فاقد الشيء لا يعطيه.

لهذا، إذا أردنا هيئة تُقيد فيها السلطة التعسفية، وتُوزع فيها السلطات بشكل يجعل عموم الأعضاء يشعرون بملكية للأمر وبأن تقرير مصيرهم بأيديهم، وإذا أردنا هيئة تعتبر أن دبلوماسية الضغط، والسلطة التعسفية، والتعدي، وسن القوانين، ووضع المعايير، أمور عفا عليها الزمن، فمن المهم أن ننظر في زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وتحسين أساليب العمل. هذان الأمران يجب أن يكونا مجتمعين، لأننا إذا فصلناهما، سنميّع الجوهر، ونجزؤه، ونبدّده.

أخيرا، أود لذلك أن أقول إننا نحتاج إلى عملية من المشاورات، مثلما ألمح إليه كثير من المتكلمين ومثلما ذكر البعض صراحة. إننا لا نسعى إلى أي شكل من الأرقام الحسابية المحددة هنا، لأنكم إذا نظرتم إلى الحسابات المجردة، لن يكون صحيحا ما قاله أحد المتكلمين من أنه لا توجد أغلبية واسعة وراء الاقتراح. وإذا رجعتم إلى ما قاله أولئك الذين تكلموا بالأمس لوجدتم أن ٣٨ متكلما من بين ٥٠ قد تكلموا دفاعا عن توسيع فئتي العضوية كلتيهما، الدائمة وغير الدائمة، إلى جانب تحسين أساليب العمل.

لكننا لا نعمل على أساس الأرقام الحسابية فقط. إننا نسعى إلى اتفاق واسع، إلى نهج يستند إلى قاعدة عريضة. ومن الواضح أن هذا ينبغي إنجازه خطوة خطوة. والخطوة الأولى ينبغي أن تكون أن أصحاب المقترحات المطروحة على البحث بالفعل – المقترحات التي سبق أن بينتُ أنها متعارضة – أي، الاتحاد الأفريقي ومجموعة الدول الأربع ومجموعة الدول الخمس الصغيرة – يجب أن يدخلوا في عملية من المشاورات التفصيلية فيما بينهم. حينئذ يمكننا أن نوسع نطاق عملية المشاورات هذه قبل أن نصل إلى نتيجة ختامية.

السيد مفرويانس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أشكر الرئيس على عقده هذه المناقشة. إننا نعتبر صون الحوار البناء أداة مفيدة حتى بشأن المواضيع التي تظل تظهر فيها اختلافات حادة وحيث تبدو إمكانية رأب الصدع بعيدة المنال. وبعد أن أحرزنا تقدما ملموسا في كثير من مجالات الإصلاح الأخرى في الأمم المتحدة، بلغنا مرحلة يجب إيلاء الاهتمام فيها لإصلاح مجلس الأمن، سواء بالنسبة إلى هيكله أو أساليب عمله.

مجلس الأمن، بعد أن أُسس بوصفه جهاز المجتمع الدولي الأول لصون السلام والأمن الدوليين والذي جاء كنتيجة طبيعية لحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، الذي كان الإنجاز الرئيسي للميثاق، فإن المجلس بحاجة الآن، في ضوء التحديات المعاصرة، إلى صون ومواصلة كفالة قدرته على أداء دوره الحاسم بصورة ملائمة. لذلك نحتاج في ضوء الخبرة السابقة وتقييم الحاجات المرتقبة إلى أن نقرر ما هي التحولات والتعديلات التي قد يكون ضروريا إجراؤها على تكوينه وهيكله وأساليب عمله وموقعه ضمن منظومة الأمم المتحدة. وهذا التغيير الجذري ينبغي أن يكون واسع النطاق ويجب أن يستند إلى معايير جوهرية بهدف زيادة الأمن الجماعي وفعالية تعددية الأطراف التي تمثل

البديل الوحيد الموثوق به والواعد المتاح للمجتمع الدولي عن سيادة القوة.

وفي هذا الصدد ينبغي تذكر أن فعالية مجلس الأمن في صون أو استعادة السلام والأمن الدوليين هي المصدر الأول لشرعيته. والذين صاغوا الميثاق في سان فرانسيسكو كانوا مدركين تماما أن هذا الجهاز لا يمكن أن يكون ديمقراطيا بصورة تامة وأن التمثيل فيه كان مربوطا أساسا بميزان القوة القائم آنئذ وليس بالمجتمع الدولي في مجموعه. وهكذا كانت الغاية التي بررت ولا تزال تبرر القصد هي المنبع الرئيسي لشرعية المجلس. ولكنها ليست المنبع الوحيد.

المجلس يتعين عليه أن يفي بمسؤوليته وفقا للشرعية الدولية. وهذا شرط أساسي مسبق لتمسك دول المجتمع الدولي بالنظام. علاوة على ذلك، وفيما يتجاوز التمثيل المتوازن لواقع القوة الاقتصادية والعسكرية، يحتاج المجلس أيضا إلى أن يكون تمثيليا للمجتمع الدولي كله بقدر أكبر في تنوعه المتعدد الأبعاد جغرافيا وثقافيا وغير ذلك. والعناصر الضرورية لعملية الإصلاح تشمل زيادة الاهتمام بالتحديات المعاصرة والشفافية والخضوع للمساءلة وتعزيز اشتراك أصحاب المصلحة المهمين والدول المعنية وكفالة مراعاة الواقع المحلي في القرارات. كما أن المعايير الموحدة والإنصاف والمعاملة على قدم المساواة والمصداقية تمثل مقاييس مهمة لنجاح مجلس الأمن في الاستجابة لتوقعات البشرية.

واستنادا إلى تلك الاعتبارات نحن بحاجة إلى تجاوز مسألة الوظائف والصلاحيات الخاصة بالهيئات الرئيسية وإلى اعتماد نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الترابط المتبادل بين القضايا ومقاصد الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة. يجب أن نتأمل في القضايا لا من زاوية السلطات والتخصصات وتحديد نطاقات عمل كل منها، وإنما من زاوية الشراكة والتكاملية وتجميع الطاقات والمساهمة في إحراز أهداف المنظمة بنهج دينمي تفاعلي.

كلمة ''الشرعية''، بالنسبة لنا، هي المفتاح. لقد أشرنا إليها في السابق عند التطرق إلى هيكل المجلس وإجراءاته. وهي تنطبق أيضا على أساليب عمل المجلس والطريقة التي ينبغي لعملية الإصلاح أن تمضي بها قدما. والشرعية ستكون أيضا الحكم الفصل في المناقشة بين ''توافق الآراء الواسع'' و ''حق النقض''. ونهج عملية الإصلاح لا يجوز أن يبقى مطوقا بالخلافات، وإن الأساس المعقول لمسار العمل الذي سيبقى يجب أن لا يخضع للطعن فيما بعد.

مسألة إصلاح مجلس الأمن ظلت تناقش سنوات عديدة على شتى المستويات وبشتى الصيغ. وفي وثيقة اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، (القرار ١/٦٠)، يظهر إصلاح وتوسيع مجلس الأمن كعنصر جوهري في الجهد الرامي إلى جعل الأمم المتحدة أكثر التصاقا بواقع عالم اليوم وتحدياته. ولئن كان تحقيق الاتفاق قد تعذر حتى الآن، فإن مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة نجحت في بلورة المناقشة إذ عبرت عن الاهتمامات الرئيسية للدول الأعضاء ومصالحها وشواغلها ورؤاها. ونحيط علما مع الاهتمام أيضا، كخطوة كبيرة أولى اتخذت بفعل الزخم الذي اكتسبته هذه المسألة مؤخرا، بمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) التي طرح فيها نتائج عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس. ونود أن ننوه أيضا بصفة خاصة بالأفكار الشيقة جدا، شيقة على الأقل من منظور الدول الصغيرة، والواردة في مشروع القرار (A/60/L.49) المقدم من مجموعة الدول الصغيرة الخمس بشأن أساليب عمل المجلس.

ختاما، أود أن أعرب عن الأمل بأننا، بعد أن توفرت لدينا كل العناصر الضرورية للتأمل في الموضوع

المحوري، موضوع إصلاح مجلس الأمن، سنتمكن من الدفع بالعملية قدما، لمصلحة المجتمع الدولي بأسره.

السيد حميدو (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): ببالغ السرور نراكم، سيدي، تترأسون مداولاتنا اليوم. لقد انقضت ثلاثة أشهر بالضبط منذ أن اجتمعنا آخر مرة في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لبحث بند جدول الأعمال هذا نفسه. ورغم أننا أجرينا تبادلا مثمرا للآراء في ذلك المحفل، فإننا لا نعتقد أنه حدثت تغيرات كبيرة منذئذ بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد نود أن نعزز وجهة النظر القائلة إنه ما من إصلاح للأمم المتحدة يمكن أن يكون كاملا من دون إصلاح مجلس الأمن. مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح بطريقة شاملة، سواء من حيث أساليب عمله أو من حيث توسيع عضويته، لجعله أكثر شرعية واشتمالية وتمثيلا وشفافية. وإن مواقف الدول الأعضاء تجاه هذا الموضوع معروفة للجميع. لكننا نشعر بالجزع من قلة الإرادة السياسية ومن الانتقائية في تناول شتى جوانب الإصلاح. ويبدو أن الرغبة في الدفع في مجالات معينة موجودة، في حين أن الاهتمام في المجالات الأخرى مفقود، لا سيما في المجالات المتعلقة بمجلس الأمن.

ولئن كان توسيع عضوية مجلس الأمن ممكنا، على الأقل على الورق، يبين الواقع أن التوسيع سيكون عملية صعبة بسبب التعديل المطلوب للميثاق. علاوة على ذلك، ستؤدي مختلف التغييرات قيد البحث إلى تحسين شرعية المجلس بالتأكيد، لكنها لن تحسن فعاليته. لذلك فإن الأمل الأكبر لإحداث تغيير مجد في مجلس الأمن يظل كامنا في تعزيز التكييفات العملية لأساليب عمله وفي استكشاف تكييفات جديدة. ولئن كنا نريد أن نرى التقدم في مجمل عملية إصلاح مجلس الأمن، فإن المناقشة بشأن أساليب عمل المجلس ينبغي ألا تكون مشروطة بتوسيعه. وينبغي لنا أن نمضي قدما في المجالات التي يمكن لنا أن نحرز فيها التقدم لأن الإصلاح عملية متطورة جارية.

لقد شهدنا محاولة مجموعة الدول الصغيرة الخمس (المجموعة) للجمع بين ثمار مناقشات الفريق العامل في قرار. وما زالت تلك المجموعة تواصل تقديم تبريرات جيدة لضرورة اعتماد مشروع قرارها الوارد في الوثيقة A/60/L.49.

وكما بيّنا في بياناتنا السابقة، تؤيد ماليزيا مشروع القرار من حيث المبدأ. غير أننا كنا نفضل صياغة أقوى بشأن استخدام حق النقض. لقد نادت ماليزيا دائما بإلغاء حق النقض تمشيا مع مبدأ المساواة في السيادة المتوخى في الميثاق. إن ممارسة حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يجب أن يقيد بضوابط لتحريم الاستخدام الظالم للسلطة الخاضع للإرادة الفردية للمتمتع بذلك الحق نقضا لرغبات الأغلبية. وإن النص بصيغته الحالية لا يعالج بصورة كافية مسألة حق النقض. واستنادا إلى الممارسة الحالية يمكن الإطلاع على هذا التوضيح في المحاضر الحرفية لمجلس الأمن، التي تعمم على جميع الأعضاء.

ويحدونا الأمل أن نتمكن، من أجل الأمم المتحدة، من ايجاد طريقة ما لاعتماد مشروع القرار في الدورة الحالية. لقد آن أوان أن تبرهن الدول الأعضاء على توفر الإرادة السياسية لديها. وإن الذين يواصلون معارضة أي إصلاح لمجلس الأمن يتحملون مسؤولية أخلاقية عن شرح الأسباب وراء قراراتهم أمام العضوية الأوسع.

التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء لأمر يؤكد أكثر ويبرهن على الحاجة إلى إصلاح المجلس. إننا جميعا ندرك صلاحيات مجلس الأمن المتوخاة في المادة ٢٤ من الميثاق، التي بموجبها أناطت الدول الأعضاء بمجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون

السلام والأمن الدوليين. ولكن حتى الآن ساد افتقار كامل إلى جهد حقيقي من جانب المجلس لمعالجة هذه الحالة المتدهورة.

وبالنسبة إلى مسألة توسيع مجلس الأمن، تؤيد ماليزيا تأييدا تاما توسيع فئتي العضوية على أساس التوزيع الجغرافي، لجعله أوسع تمثيلا حتى يعبر عن الواقع الجغرافي – السياسي القائم اليوم. وكما قلنا في الماضي، إن لم يتم التوصل إلى الاتفاق على توسيع العضوية الدائمة، فإننا ينبغي أن نمضي قدما في توسيع العضوية غير الدائمة مع إبقاء مسألة توسيع العضوية الدائمة مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

مرة أخرى، سعادة السفير ديارا، يود وفدي أن يعرب عن دعمه لكم. ونحن على ثقة بأنكم ستقودوننا نحو مناقشة منتجة ونتيجة مثمرة.

السيد كرياوسم (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سعادة السفير ديارا، بمناسبة ترؤسكم هذه المناقشة المهمة جدا.

يسرّ وفدي أن يرى الجمعية العامة تعقد جلسة عامة لمناقشة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل ذات الصلة، في سياق متابعة نتيجة مؤتمر قمة الألفية. إننا نسلّم بأهمية هذه المناقشة في ضوء كون مجلس الأمن جهاز الأمم المتحدة الرئيسي الذي أنيطت به المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

إصلاح مجلس الأمن سلّط الأضواء عليه أيضا زعماؤنا عندما اجتمعوا في العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة. والوثيقة الختامية التي صدرت عن اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، (القرار ١/٦٠)، تؤيد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بصفته عنصرا جوهريا من جهدنا الإجمالي لإصلاح الأمم المتحدة، لجعل المجلس أوسع تمثيلا وأحسن كفاءة وأكثر شفافية، وبالتالي زيادة فعاليته وشرعيته وتعزيز تنفيذ قراراته.

وفي ذلك الصدد يفرض علينا الواجب، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن ننظر في هذه المسألة بصورة متواصلة. لذلك، يتحتم علينا أن نواصل تحقيق التقدم في إصلاح مجلس الأمن، لا سيما بجعل تكوينه أكثر عدالة من حيث التمثيل فيه وجعل أساليب عمله أكثر شفافية.

معروف أن تكوين مجلس الأمن الحالي لا يعبر عن وقائع عالم اليوم الجغرافية – السياسية والاقتصادية. لذلك دأبت سري لانكا منذ سنوات عديدة وعلى أعلى مستوى على الإعراب عن قلقها حول الافتقار إلى التقدم في معالجة مسألة التمثيل الإقليمي العادل، وأعلنت الحلول المفضلة لديها بالنسبة إلى زيادة عضوية مجلس الأمن في فئتيه الدائمة وغير الدائمة. وفي ذلك السياق نؤكد من جديد تأييدنا للمبادرة المقدمة من ألمانيا والبرازيل والهند واليابان فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن. كما أعربنا عن أمنيتنا في أن نرى ظهور توافق آراء حول تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن. وننادي بقوة بإشراك أفريقيا في عملية التوصل إلى قرار نهائي محدد حول التكوين المستقبلي للمجلس. لكن من المهم بنفس القدر توجيه التركيز على مسألة التمثيل بأعضاء غير دائمين أيضا، ليتسنى أخذ مصالح أغلبية الدول الأعضاء في الحسبان.

ما زال وفدي على اعتقاده بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يعالج مسألتي توسيع المجلس وتحسين أساليب عمله على حد سواء. ولذلك نود أن نشدد على أن المبادرة المطروحة الآن من قبل عدة دول أعضاء لتحسين أساليب عمل المجلس يجب أن تحظى بالتشجيع بقصد تحقيق التقدم في ذلك المجال في أبكر وقت ممكن.

ونؤمن بأنه إذا أريد لأي جهد إصلاحي أن ينجح فإن من الجوهري إجراء مشاورات بأوسع نطاق ممكن تضع

في الحسبان الشواغل المشروعة لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، بقصد بناء توافق الآراء. ونثق بأنه، مع التحلي بروح الابتكار والتوفيق والعزيمة، لن يكون البحث عن نقطة تلاقي وجهات النظر حول هذه المسألة الهامة مهمة مستحيلة.

ووفدي على اقتناع بأن إصلاح مجلس الأمن الذي يعبر عن الوقائع السياسية والاقتصادية الجديدة في العالم سيقطع شوطا طويلا نحو تحسين شرعية المجلس وهيبته. والمطلوب الآن منا أن نستجمع الإرادة السياسية الجماعية للعمل صوب إصلاح حقيقي.

السيد أُه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفدي للرئيس على عقده هذه الجلسة العامة للجمعية العامة المكرسة لموضوع إصلاح مجلس الأمن.

تدرك جمهورية كوريا إدراكا تام أهمة إصلاح مجلس الأمن ضمن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونؤمن بأن هذا الموضوع يجب أن يجري تناوله بطريقة تساهم في جهودنا المشتركة لتحقيق هدف جعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر كفاءة وأفضل قدرة على مواجهة التحديات الجديدة.

وبناء على ذلك، تظل جمهورية كوريا ثابتة في تأييدها لمجلس أمن مصلح يكون أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية وديمقراطية وخضوعا للمساءلة. وإننا نؤيد موقف مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء من أن السبيل الأمثل لبلوغ تلك الأهداف إنما يكون من خلال زيادة عدد المقاعد غير الدائمة التي تُشغل بالانتخاب، عوضاً عن إضافة أعضاء دائمين جدداً. والاقتراح الذي قدمته هذه المجموعة بشأن إصلاح مجلس الأمن منصف وبناء وعملي. وبالسماح للمجموعات الإقليمية بتحديد أساليبها الخاصة للتناوب، فإنه سيوفر فرصاً أكبر للدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، للعمل في المجلس.

أما بالنسبة لمسألة أساليب عمل مجلس الأمن، فإننا نرحب باقتراح الدول الخمس الأعضاء بشأن الأساليب المختلفة لتعزيز الشفافية والمساءلة والشمول في عمل المجلس. ونأمل أن تساعد الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن على بناء توافق في الآراء وتهيئة روح التعاون التي ستمكننا من المضي قدماً.

وجمهورية كوريا ترى أن الحوار البنّاء بين جميع الدول الأعضاء بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن أمر لا غنى عنه. ونحن مستعدون للدخول في مفاوضات جادة مع أي من الدول الأعضاء الأخرى بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن بطريقة سليمة، والذي نقر بأنه عنصر رئيسي في إصلاح الأمم المتحدة عموماً. ونتطلع إلى عملية مفتوحة وشفافة للمشاورات والمفاوضات بغرض التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي للرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة اليوم. ووفدي يولي أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن؛ فبدون ذلك لا يمكن أن يكتمل الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. والإصلاح هو التزامنا المشترك، كما جاء في الفقرتين ١٥٣ و ١٥٤ من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، حيث التزمنا بمواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلاً وفعالية وشفافية، وبالتالي تعزيز فعاليتها ومشروعيتها.

ويقع على عاتقنا التزام إزاء مسألة زيادة أعضاء مجلس الأمن، وكذلك إزاء مسألة تحسين أساليب عمله. وكما سبق أن قلنا في مناسبات عدة، فإن سلوفاكيا ملتزمة

تماماً بإصلاح مجلس الأمن. وفي المقام الأول، لا بد أن يكون المجلس أكثر تمثيلاً وأكثر فعالية وأكثر شفافية. وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري توسيع عضوية مجلس الأمن في فئتيه: الدائمة وغير الدائمة. فمن الجلي أن هيكل العضوية الحالي غير متوازن ولا يعكس حقيقة الوضع الحالي في العالم من جوانب عدة.

ولا بد أن يشمل توسيع العضوية في الفئة الدائمة بلدان جنوب العالم أيضاً. فهذا التوسيع وحده هو الكفيل بتصحيح الخلل القائم في تكوين المجلس. ونحيط علماً على النحو الواجب بأن عدداً من البلدان النامية والبلدان الصناعية التي تمتلك القدرة السياسية والاقتصادية تسعى للحصول على مقاعد دائمة. ونود أن نؤكد على موقفنا الواضح من ضرورة أن يضم مجلس الأمن الموسع في عضويته كلاً من ألمانيا واليابان كعضوين دائمين جديدين.

وينبغي تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن. وقد أحرز بعض التقدم بالفعل صوب جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية. وفي هذا الصدد، تؤيد سلوفاكيا وتدعم بالكامل نتيجة العمل المكثف الذي قام به فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، كما عرضه رئيس الفريق، السفير أوشيما الممثل الدائم لليابان خلال المناقشة. وسلوفاكيا، العضو غير الدائم في مجلس الأمن حالياً، ستواصل القيام بدور نشط في عمل ذلك الفريق.

واستعراض الولايات عنصر أساسي في جدول أعمال قمة الإصلاح، يساعد على جعل المنظمة برمتها، بما في ذلك مجلس الأمن، أكثر صلة بالواقع وأكثر كفاءة وأكثر فعالية في عملها. وقد أنشئت لجنة مجلس الأمن المخصصة المعنية باستعراض الولايات. والغرض منها تيسير إجراء استعراض عملي وواقعي للولايات القائمة لمجلس الأمن، كما دعت إلى ذلك الوثيقة الختامية للقمة. وقد ظهرت أولى نتائج عمل تلك اللجنة بالفعل.

وإصلاح الأمم المتحدة عملية معقدة. ففي قلب هذا الإصلاح يكمن بلا شك إصلاح أقوى هيئاتها، والتي تتمتع بسلطة فريدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلى الرغم من العقبات الرئيسية التي يتعين تذليلها، ينبغي ألا يثنينا ذلك عن مواصلة جهودنا لتحقيق إصلاح مجدٍ لمجلس الأمن، كيما يتسنى له الاستمرار في الاضطلاع بدور فعال بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة جيّاردو هرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن السلفادور، أود أن أعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسة استكمالاً للمشاورات غير الرسمية للجمعية العامة، والعودة إلى استعراض مسألة الإصلاح الشامل لمجلس الأمن التي نوليها أهمية كبيرة. ونعتقد أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة حرجة فيما يتعلق بالسلم والأمن في مناطق عدة من العالم، وذلك يبرز حاجتنا الملحة إلى إحراز تقدم على طريق إصلاح مجلس الأمن.

والسلفادور تؤيد بقوة وعزم الحاجة إلى تعديل عدد أعضاء مجلس الأمن وأساليب عمله كيما تتواءم مع الحالة المتغيرة لشؤون العلاقات الدولية في عالم اليوم. والواقع السياسي الجغرافي الحديث، الذي تعترضه تحديات جسيمة للسلم والأمن، يتطلب التحلي بقدر أكبر من المسؤولية من جانب الدول أعضاء الأمم المتحدة كافة، وذلك يدعونا إلى بدء مفاوضات جادة بغية إيجاد حل يمكن أن يحظى بتأييد كل الدول الأعضاء.

وفي اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتفق رؤساء دولنا أو حكوماتنا على دراسة نموذجين لإصلاح مجلس الأمن. ولا بد أن نسلم بأننا نواجه مأزقاً حتى الآن. ولذلك،

علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تحقيق عملية مفتوحة وديمقراطية وشفافة للتفاوض بين الدول الأعضاء كافة، بغية إيجاد سبيل للإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

والسلفادور مقتنعة بأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن مسؤولية مشتركة وليس امتيازاً قاصراً على مجموعة بعينها من البلدان. وينبغي لي أن أضيف أنه في هذا الكون الذي يتسم على نحو متزايد بالعولمة والتكافل، فإن عواقب انهيار السلم والأمن الدوليين في أي جزء من العالم تؤثر على البلدان كافة بشكل أو بآخر. ولهذه الأسباب، فإن أي قرارات قد يتخذها مجلس الأمن أو يفشل في اتخاذها ستكون لها آثار حادة بشكل متزايد في عدد من المناطق. وفي هذه اللحظة بالذات، دعونا نذكِّر بأن مجلس الأمن أمامه مهمة خطيرة لم تكتمل بعد في الشرق الأوسط: وهي الإسهام من خلال قراراته وإجراءاته في استعادة السلام والأمن الدوليين، بالتماس حلول تفاوضية للأزمة.

من منظور الاقتصاد العالمي، يؤثر هذا النوع من الصراع، في جملة أمور، على الأسعار الدولية للنفط ومشتقاته، ويتسبب في ارتفاع تلك الأسعار إلى حد لا يمكن السيطرة عليه. الأمر الذي يجبر العديد من بلداننا النامية على تخصيص موارد مالية طائلة لدفع فاتورة النفط – موارد كان من الممكن تكريسها للتنمية.

وعليه، فإننا مقتنعون بتعقد مسألة الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. وقد يتطلب ذلك الإصلاح اعتماد تدابير تدريجية يمكن أن يتقبلها ويتفهمها المجتمع الدولي بأسره. ومثل هذا النهج التدريجي يمكن بدوره أن يساعد في تهيئة مناخ الثقة المتبادلة فيما بين جميع الأطراف، مما يمكِّن من مواصلة تكثيف المفاوضات بشأن جوانب مضمونية أخرى تنطوي على منهاجية أكثر تعقدا، بغية التوصل إلى مجلس أمن يكون بكل معنى الكلمة ديمقراطيا وشفافا وشاملا للجميع.

ختاما، أود أن أكرر التأكيد على أن السلفادور مستعدة للمضي قدما على طريق التفاوض، بروح منفتحة للإمكانيات الجديدة في السعي إلى إيجاد حل لهذه المعضلة التي بلا شك تترتب عليها تداعيات على مستوى العالم.

السيدة موزز (ناورو) (تكلمت بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالامتنان لإعطائنا الفرصة لمناقشة البند ١١٧ من جدول الأعمال ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن“، والبند ١٢٠ ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“.

وتشعر ناورو بسعادة بالغة للتقدم الذي تم إحرازه حتى اليوم في تنفيذ نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ورغم ذلك، ما زال علينا أن نصلح جميع الدعامات التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة.

لقد ظل إصلاح مجلس الأمن مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من عقد من الزمان. وجميع الدول الأعضاء تتفق فعليا على ضرورة توسيع عضوية المجلس، ولكننا فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل وبشأن أساليب عمل المجلس. وقد أصيب وفد بلادي بخيبة أمل حينما طرحت هذه المسألة جانبا، لإفساح المجال لجوانب أخرى من الإصلاح، فقد كنا نعتقد أن من الأفضل حسم المسألة قبل أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وفي رأينا أن عدم اتخاذ أي إجراء لإصلاح جميع الأجهزة الرئيسية لهذه الهيئة بشكل متزامن لا يؤدي فحسب إلى عرقلة إصلاح الأمم المتحدة في كليتها، بل إنه أيضا يخلق خللا في النظام لن يفضي إلا إلى إضعاف هيكل المنظمة وتآكل فعاليتها.

وكما أكد الأمين العام، مخاطبا أعضاء الجمعية العامة، فإن

”صعوبة التوصل إلى اتفاق لا تعفي، في أعين شعوبكم، فشلكم في فعل ذلك. فإذا أردتم

للمجلس ولقرارات المجلس أن تحظى باحترام أكبر، لا سيما في العالم النامي، فإنكم بحاجة إلى معالجة مسألة تكوينه بمزيد من العجالة". (A/58/PV.7، ص ٥)

إن الاضطرابات التي يموج بها العالم في الوقت الحالي تحتم علينا أن نعالج هذه المسألة على سبيل الاستعجال وبدون مزيد من التأخير. فمجلس الأمن لم يعد يعبر عن الواقع الجغرافي السياسي الراهن، بل يعبر بالأحرى عن توازن القوى الذي كان قائما في عام ١٩٤٥، ولم يعد له وجود الآن.

وكانت ناورو أحد مقدمي اقتراح الإصلاح الذي طرحته مجموعة البلدان الأربعة (A/59/L.64). وهو ما زال، في رأينا، مشروع القرار الوحيد الذي يوفر إطارا صالحا وكاملا للتغيير الذي يحسّن التشكيل الحالي لمجلس الأمن. وهو مشروع القرار الوحيد الذي يحمي مصالح جميع الدول، الكبيرة والصغيرة، دون تحيز لأية منطقة أو مجموعة بعينها.

وهناك عدد من مشاريع القرارات المضمونية الأخرى التي يرحب بها وفد بلادي أيضا ويقدرها. والبعض منها تم عرضه بالفعل، بينما لم يعرض البعض الآخر. ولكنها جميعا تطالب بتغيير تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله. وفي هذا الصدد، ندعو جميع مقدمي مشاريع القرارات هذه، الجادين بشأن إصلاح مجلس الأمن أن يسارعوا بتوحيد صفوفهم لسد ثغرة الخلافات المألوفة، من خلال الحوار البناء والذهن المتفتح والمرونة، حتى يمكننا إنجاز إصلاح حقيقي.

لقد حان الوقت للتعامل مع هذه المسألة بطريقة واقعية وجماعية. ولا ينبغي أن نتنصل من مسؤولياتنا ولنكن، بدلا من ذلك، وعلى حد قول الأمين العام، أكثر إبداعا وأكثر جرأة، وننظر إلى المسألة في سياقها الأوسع، ونحاول بحق إحراز تقدم.

وأخيرا، تؤكد ناورو من جديد تأييدها لمنح العضوية الدائمة لألمانيا والبرازيل والهند واليابان في مجلس أمن مصلح وموسع.

السيد الجناس (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، أود بداية الإعراب عن خالص التقدير لمساعيكم الجادة لعقد هذه الجلسة المعنية بمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهي المسألة التي تنعكس أهميتها في ضوء تزايد التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، لا سيما إزاء ما نشاهده هذه الأيام من إزهاق لأرواح الأبرياء وتدمير للبنى التحتية، جراء الآلة الحربية الإسرائيلية المشتغلة في الأراضي اللبنانية والفلسطينية، تحت مسمى الدفاع عن النفس، فيما تسود مشاعرنا خيبة الأمل إزاء عدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف آلة القتل والتدمير الراهنة في المنطقة.

إن مسؤولية الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تستقيم دون انتهاج الديمقراطية في أجهزة هذه المنظمة الدولية، وخصوصا مجلس الأمن الذي لا يزال يفتقر إلى الديمقراطية تمثيلا وأداء. الأمر الذي يجعل من مسألة النظر في نقل صلاحياته إلى الجمعية العامة ذات أساس منطقي وموضوعي، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار حالات التهديد المستمرة والمتصاعدة للسلم والأمن الدوليين، وأن الجمعية العامة تعد الجهاز الأكثر تمثيلا وتعبيرا عن شواغل كافة أعضاء المنظمة الدولية، بما في ذلك شواغلها في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

إذا ما كان النقاش سيظل محصورا في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، فإن وفد بلادي لا يرى مطلبا أكثر استحقاقا من المطلب الأفريقي الذي يعكس الحد الأدنى من العدالة والديمقراطية، لا سيما وأن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة غير الممثلة بشكل دائم في مجلس الأمن. كما أن

تمثيلها غير الدائم بالمجلس لا ينسجم بعد مع حجمها وشواغلها المتصلة بتحقيق السلم والأمن الدوليين. لذلك، نود التأكيد مجددا على الإجماع الأفريقي المنبثق عن مؤتمر القمة الأفريقي في سرت، وإجماع إيزيولويني، حيث نؤكد على الموقف الأفريقي الذي عبر عنه مندوب الجزائر، السيد يوسف اليوسفي، باسم المجموعة الأفريقية، وهو على النحو الآتي.

أولا، تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا بما لهما من امتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك امتياز النقض (الفيتو)؛ ثانيا، تخصيص خمسة مقاعد غير دائمة، مما يعني إضافة مقعدين غير دائمين إلى المقاعد الأفريقية الثلاثة الحالية؛ ثانيا، إن مسألة اختيار ممثلي القارة الأفريقية ومعايير اختيارهم لعضوية المجلس تعد من مسؤولية الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، سيدي الرئيس، نعرب لكم وكافة وفود الدول الأعضاء عن استعدادنا التام للمساهمة معكم في إنجاح هذه المناقشات، وصولا إلى نتائج مُرضية للجميع.

السيد عبد السلام (السودان): يود وفدي أن يُعرف عن التقدير لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع الذي يوفر سانحة طيبة للدول الأعضاء للتداول مجددا بشأن هذا الموضوع الحيوي والمهم الذي كاد أن يطويه النسيان، رغم أنه كان ينبغي أن يتصدر أجندة الجهود المتصلة بإصلاح المنظمة، لأنه يشكل في تقديرنا الركيزة الأساسية في بناء نسق الإصلاح الهادف إلى إعادة تشكيل المنظمة الدولية على النحو الذي يدفع بها إلى الاستجابة للتحديات الماثلة، والنهوض بمسؤولياتها كاملة في بناء عالم متعدد تسوده قيم العدالة والمساواة.

يود وفدي كذلك أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به المندوب الدائم للجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية.

إننا نتطلع إلى إصلاح شامل ومتكامل يستوعب تطورات عالم اليوم ويستجيب بشكل ناجز للتحديات، ويستصحب التطلعات المشروعة للدول النامية، وعلى رأسها أفريقيا.

إن تباين وجهات النظر الذي ساد المداولات السابقة حول الموضوع، ينبغي ألا يثنينا عن المضي في تناول هذا الموضوع، لأن ضرورة التوصل إلى توافق بشأن إصلاح مجلس الأمن تفوق كل العوائق التي يمكن التغلب عليها بالنظرة المتجردة إلى مردود الإصلاح، والتحلي بالمسؤولية والمرونة وصولا إلى أهدافنا.

يشعر وفدي بالأسف لتأخر مسيرة الإصلاح، بل تجميدها، رغم الدعوة التي أطلقها قادة العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بالتحرك المبكر في اتجاه إصلاح مجلس الأمن، بوصف ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل الذي يبذل لإصلاح منظمة الأمم المتحدة. ويرى وفدي أن الجهود ينبغي أن تتكثف للوفاء بهذا الالتزام، وإلا فإن كل الجهود التي بذلت وتبذل الآن من أجل إكمال الإصلاح ستظل منقوصة، وستقود لا محالة إلى التصدع وانهيار بنيان الإصلاح الذي بُذلت فيه جهود مخلصة ومثابرة ومضنية.

يشعر وفدي كذلك بالقلق تجاه التغول الذي يمارسه المجلس في تعديه على اختصاصات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، في الوقت الذي يتقاعس فيه عن القيام بواجباته الأصيلة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى التعقيدات والتوترات التي تثور هنا وهناك، وتشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، ويقف مجلس الأمن عاجزا، طوعا أو كرها، عن مواجهتها، ولأسباب نعلمها جميعا، مما يعطي دعوة الإصلاح مزيدا من المصداقية، ويجعلها ضرورة ملحة، بل آنية.

ضرورة الإصلاح الآنية التي أشرنا إليها تقتضيها التطورات المأساوية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط الآن، ويقف مجلس الأمن موقف المتفرج منها، وكأنه ينتظر التدخل من جهاز آخر. نعم، الحل يكمن في جهاز آخر جديد يعالج عيوب هذا المجلس وأخطاءه الهيكلية والخلل في تناول القضايا واتخاذ القرارات. مجلس لا يرضخ للوعيد وللتهديد، مجلس لا يستخدم فيه حق النقض بغير حق، ويموت بسببه الأطفال والشيوخ والنساء، وتهدر الحقوق.

ختاما، يجدد وفدي التزامه التام بالموقف الأفريقي على النحو الذي نصت عليه وثيقة إيزلويني، وأكدت عليه القمم الأفريقية في سرت والخرطوم ومؤخرا في بانجول، ويعرب عن كامل الاستعداد للانخراط في حوار جاد ومسؤول يستجيب للتحدي الماثل، ويحقق الإصلاح المنشود.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): تنعقد جلسة اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن في وقتها الصحيح، وأشكر الرئيس على دعوته لعقد هذه الجلسة المهمة.

انهمكت الدول الأعضاء بنشاط في عملية إصلاح الأمم المتحدة. كما أننا حققنا إنجازات ذات مغزى في تلك العملية التي توجت بإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وبينما نواصل هذه المسيرة يجب علينا أن نعمل جميعا من أجل إصلاح مجلس الأمن. فالواقع أنه لا بد من إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية. ويجب أيضا أن يكون معبرا عن الواقع العالمي الراهن.

في قمة ٢٠٠٥، أعرب زعماؤنا عن تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن. وعلينا جميعا أن نعمل في سبيل تحقيق الهدف الذي حدده زعماؤنا. وإصلاح المجلس يجب أن يضع في الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي المعاصر، فضلا عن تطلعات البلدان النامية. وتحقيقا لهذا الهدف، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن في فئتي عضويته، الدائمة وغير الدائمة. ويجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلا بُغية تعزيز فعاليته وشرعيته. وفي هذا الصدد، تدعو ميانمار بقوة إلى منح البلدان النامية تمثيلا كافيا في المجلس الموسع، في كل من فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

كما أننا ما زلنا نؤمن بقوة بأن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يكون شاملا. ويجب أن يكون توسيعه مقترنا بتحسينات إضافية في أساليب عمله وفي عملية صنع القرار فيه، لجعله أكثر شفافية وديمقراطية. إن الدول الأعضاء كلفت مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ولا بد من إصلاحه حتى يخدم بصورة أفضل مصالح كامل عضوية المنظمة.

ووفد بلادي يقدر المبادرات التي اضطلع بها المجلس في السنوات الأخيرة لتعزيز شفافيته وتحسين أساليب عمله، بما في ذلك إصدار مذكرة الرئيس في ١٩ تموز/يوليه (S/2006/507) بخصوص تحسين أساليب عمل المجلس. وننوه أيضا، مع الاهتمام، بالمبادرة الأخيرة للدول الأعضاء الخمس التي قدمت مشروع قرار بشأن أساليب عمل المجلس. ونعتبر هذه المبادرة خطوة في الاتجاه الصحيح.

ونرحب بتواتر عقد مناقشات مفتوحة في مجلس الأمن مما يتيح الفرصة لغير أعضاء المجلس للإعراب عن آرائهم بشأن مسائل تؤثر على كامل عضوية المنظمة. ونحث المجلس، لدى اتخاذ قراراته أو مقرراته فيما يتعلق بتلك المناقشات، أن يأخذ في حسبانه بالكامل الآراء التي تثيرها في تلك المناقشات الدول غير الأعضاء في المجلس.

كما أننا نتشاطر الرأي القائل إن زيادة الشفافية والمشاركة لا تنطبق فحسب على عملية صنع القرارات في مجلس الأمن بل تنطبق أيضا على عمل هيئاته الفرعية، لتعزيز الشفافية في العمل المهم الموكل إليها.

ومع التوسع التدريجي في حجم ونطاق عمل المجلس، أصبحنا نشهد الآن تعدي المجلس على صلاحيات وولايات الجمعية العامة. ووفد بلادي يشاطر حركة عدم الانحياز الشواغل التي أعربت عنها، ويؤيد تماما المواقف المبدئية التي تتبناها هذه الحركة بخصوص المطلب الأساسي المتعلق بدعم واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على العلاقة بين مجلس الأمن والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة وفقا للميثاق.

وبينما نواصل عملية إصلاح مجلس الأمن، يجب علينا أن نكفل تقيد أعضاء المجلس بمقاصد ومبادئ الميثاق ومقاومة أية محاولة لمناقشة مسائل لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين أو الإقليميين.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): في القمة العالمية ٢٠٠٥، أعرب زعماؤنا عن تأييدهم للتبكير بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في الجهد الشامل لإصلاح الأمم المتحدة حتى تكون معبرة عن واقع اليوم.

ما فتئت مسألة الإصلاح تخضع للمناقشة على مدى الأعوام الـ ١٣ الماضية في أفرقة عاملة أنشئت خصيصا لهذا الغرض. وفي الأشهر الأخيرة دارت مناقشة مستفيضة داخل الأمم المتحدة، تم فيها أيضا تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن، وبالذات أثناء مداولات شهر نيسان/أبريل التي أجراها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

كما أن إصلاح مجلس الأمن يشمل أيضا تحسين أساليب عمل المجلس. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاقتراح المقدم من مجموعة الدول الخمس الصغيرة. ولنفس الغرض بذلت جهود مكثفة، أثناء الأشهر القليلة الماضية، في فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، تحت قيادة اليابان، وذلك لتحسين كفاءة وشفافية عمل المجلس وتفاعله مع غير الأعضاء فيه. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن اعتماد توصيات الفريق العامل غير الرسمي، ونحث المجلس بقوة على تنفيذ تلك التوصيات كاملة.

وفيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس، طرحت بعض الاقتراحات، ولم يتسنى حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي منها. ومع ذلك، فإننا جميعا نشترك، إلى حد بعيد، في أهداف الإصلاح الرامية إلى جعل المجلس أحدث وأكثر قابلية للمساءلة، وهذه علامة إيجابية. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتسهيل المناقشات ذات الصلة.

وما زلنا نعتقد أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن وتوسيع عضويته سيجعلانه منسجما مع الواقع المعاصر، ويدعمان نظام الأمن الجماعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، مما يُسهم في تعزيز الأمم المتحدة ككل.

وما زالت بلادي تحبذ توسيع عضوية المجلس في فئتيها الدائمة وغير الدائمة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من كفاءة مجلس الأمن وشفافيته وقابليته للمساءلة، وبالتالي يحسن طابعه المتعدد الثقافات والمتعدد الأبعاد، ويجعله أكثر تمثيلا للعالم الذي نعيش فيه اليوم.

ونود هنا أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار المقدم من مجموعه الأربع، والذي شاركت اليونان في تقديمه. ونعلن انحيازنا التام للمبادئ الواردة فيه ونعرب عن تقديرنا للتحسينات التي يدخلها واضعو المشروع على النص. ونشجع جميع الأعضاء أن يعملوا معاً على نحو بناء، ونأمل أن يفعلوا ذلك، بُغية التوصل إلى اتفاق يمكن أن يحظى بتأييد أوسع أغلبية ممكنة في المنظمة.

ولكي نواجه بفعالية التهديدات والتحديات العالمية الخطيرة القائمة اليوم، لا بد من إصلاح الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالذات، على سبيل الاستعجال. وعليه، فإننا نشارك الأمين العام رأيه بأن إصلاح المجلس لا يمكن أن يتأخر أكثر من ذلك. وفي هذا الصدد، نأمل في أن يكون بوسعنا جميعا، بحلول نهاية هذا العام، أن نتخذ هذا الإجراء الذي طال انتظاره.

السيدة تاج (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تعرب جمهورية تترانيا المتحدة عن تأييدها للبيان الذي أدلى به السفير يوسف اليوسفي ممثل الجزائر باسم المجموعة الأفريقية.

سجلت الجمعية العامة، والأمم المتحدة بصفة عامة، إنجازات مهمة منذ اعتماد الوثيقة الختامية للقمة العالمية، في أيلول/سبتمبر الماضي. وهي تتضمن إنشاء مجلس حقوق الإنسان والصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، ولجنة بناء السلام.

ومع ذلك، نرى أن الفشل في إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، قصور فاضح. ذلك أن جميع افتراضاتنا عن الشرعية والإدارة الرشيدة ستظل كلاما أجوف ما لم يتم الوفاء بمناشدات – بل مطالب – أغلبية الدول الأعضاء التي تنادي بإصلاح مجلس الأمن.

وتنوه جمهورية تترانيا المتحدة بالخطوات الأولية المتخذة في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، بغرض إصلاح أساليب عمل المجلس. ومن ثم، نرحب بالجهود التي يمارسها فريق المجلس العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونقدر العمل الشاق الذي اضطلع به الفريق العامل تحت رئاسة السفير كنزو أوشيما ممثل اليابان. ونثني على ذلك الجهد الذي يستهدف تعزيز كفاءة المجلس. ويحدونا الأمل في أن تتحول هذه الممارسة إلى عملية متواصلة.

ونود أيضا أن نثني على مبادرة مجموعة الدول الخمس الصغيرة – سنغافورة وليختنشتاين وسويسرا وكوستاريكا والأردن – التي تحث على إصلاح أساليب عمل المجلس. ولدينا كل ما يبرر اعتقادنا بأن هذه المبادرة تحظى بتأييد عريض من جانب العضوية الأوسع في الأمم المتحدة.

وبشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، نود أن نشكر الرئيس إلياسون والرئيسين المشاركين، السفير ماجور ممثل هولندا، والسفير بثل، ممثل جزر البهاما. لقد أبلى الرئيسان المشاركان بلاء حسنا في المشاورات التي اضطلعا بها والجهود الشاقة التي بذلاها. غير أننا نأسف لأن اجتهادهما في العمل والمشاورات المكثفة التي أجرياها على المستوى الثنائي ومستوى الفريق لم يمهدا الطريق لإيجاد حل لهذه المسألة الملحة.

ليس هناك ما يمكن أن يجسد اختلال التوازن في هياكل القوة في هذه المنظمة أفضل من مجلس الأمن. إن توسيعه ليس مجرد مسألة تتعلق بالإدارة السليمة بل إنها أيضا مسألة تتعلق بإشراك الجميع في عملية صنع القرار وبزيادة شرعيته. والإبقاء على الوضع الراهن ليس من مصلحة عضويتنا الجماعية. والبلدان النامية هي الضحايا الرئيسية لهذا الخلل. وهذا الافتقار إلى المساواة والتمثيل العادل هو ما تسعى أفريقيا إلى تقويمه.

وهو تحدٍّ ما زال بالإمكان التغلب عليه. وعلينا جميعا تقع مسؤولية تحديد الكيفية التي يمكننا بها إصلاح المجلس على الوجه الأفضل بوصفه إحدى الهيئات المهمة في الأمم المتحدة.

السيد كبريت (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به رئيس المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بالمسألة قيد المناقشة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة الرسمية المكرسة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته.

يعتبر وفدي إصلاح مجلس الأمن مبادرة لتكييف المجلس مع واقع الاعتبارات السياسية الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين. وإننا جميعا نتفق على أن مجلس الأمن يجب أن يحسن درجة التمثيل فيه حتى يعبر بشكل أفضل عن عالم اليوم. علاوة على ذلك يجب أن يفضي إصلاح مجلس الأمن إلى تحسين ديمقراطيته وخضوعه للمساءلة ومصداقيته وكفاءته.

لقد أجرينا مناقشات في هذا المحفل حول إصلاح مجلس الأمن تجاوزت العقد، غير أننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول كيفية توسيع المجلس، وإن كان بعض التقدم قد تحقق في قضايا الإجراءات وأساليب العمل.

ويرى وفدي أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يوحد لا أن يفرق بين الدول الأعضاء. نحن بحاجة إلى بذل جهد شاق للتوصل إلى توافق الآراء حول بند جدول الأعمال المهم هذا، وحول عملية الإصلاح الجارية للأمم المتحدة بأسرها. إن العزيمة السياسية المتوفرة لدى الدول لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، كما تجلت في البيانات التي أدلى بها زعماؤنا في اجتماع القمة في أيلول/سبتمبر الماضي، يجب الحفاظ عليها وتقويتها.

وفدي يؤمن بأن توسيع المجلس يجب أن يتواءم مع سيادة الدول والتمثيل الإقليمي العادل. وإثيوبيا تؤمن بثبات بأن أي توسيع في عضوية مجلس الأمن يجب أن تكفل تمثيلا محسنا للقارة الأفريقية، مثلما قيل مرارا وتكرارا من قبل الدول والحكومات. ونؤمن بأن مجلس الأمن يحتاج إلى التأمل في وقائع العالم الحالي وأن يصبح أكثر استجابة لتطلعات الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأفريقية.

وفي ضوء ذلك، يؤمن وفدي بأن الوقت قد حان لتعيد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة انخراطها بعزيمة أكبر في معالجة موضوع إصلاح المجلس. وإن الزخم القوي الذي ولدته المداولات السابقة بشأن المسألة لا يجوز إضعافه لصالح إصلاحات الأمم المتحدة الأخرى، وإن كانت تلك الإصلاحات مهمة بنفس القدر.

السيد خليل (ملديف) (تكلم بالانكليزية): حزم المجتمع الدولي على إصلاح وتنشيط الأمم المتحدة لم يكن قط أقوى مما هو الآن. والزخم الذي ولدته عملية الإصلاح في السنة الماضية كان رائعا، ولا يجوز لنا أن نسمح لحسن النية والتفهم اللذين شهدناهما مؤخرا بأن يتضاءلا قبل أن يتسنى تطبيق إصلاحات حقيقية مجدية.

منذ انعقاد اجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر الماضي تم تحقيق الكثير فعلا. وإن إنشاء لجنة بناء السلام واستحداث مجلس حقوق الإنسان وشتى الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها بالفعل، بشأن إدارة المنظمة، تعد إنجازات رئيسية يمكن لنا أن نفخر بها في ذلك الصدد. لكن من المهم بنفس القدر أن نحرز تقدما في مداولاتنا بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وطوال أكثر من عقد ناقشنا الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله يعبر بصورة أفضل عن وقائع اليوم الراهنة، ولكن دونما نجاح يذكر. وملديف تؤمن بأن الوقت قد حان لكسر الجمود واتخاذ قرارات ملموسة جريئة. وقد أيدت ملديف دائما توسيع مجلس الأمن. ونؤمن بأن إصلاح المجلس ينبغي أن يشمل توسيع عضويته – سواء في فئة الأعضاء

الـدائمين أو غـير الـدائمين – فـضلا عـن فحـص مـستفيض لأساليب عمله وعملية صنع القرار فيه.

وفي هـذه المرحلة اسمحـوا لي أن أعتـرف مـع التقـدير بالعمل الذي أنجزه فريق مجلس الأمن غير الرسمي العامل المعني بالوثـائق والمسائل الإجرائيـة الأخـرى بهـدف تحسين شـفافية وكفاءة المجلس. ونحن على اقتناع تام بأن المجلس المتسم بقدر أكـبر مـن الـشفافية والتمثيـل سـيحظى بـسلطة وفعاليـة أكـبر وأقوى.

ولـئن كنـا نرحـب بـشتى المقترحـات المطروحـة علـى الجمعيـة ونبقـي بـاب الحـوار بـشأنها مفتوحـا، فإننـا نـرى أن مقترحات مجموعة الأمم الأربع بشأن إصلاح المجلس تـشكل أساسا جيدا لحل تلك المسألة الهامة.

إن تعددية الأطراف القائمة على أساس صلب حاسمة الأهمية لسعينا إلى عالم أفضل في عصر العولمة هذا. وإن تقوية دور الأمـم المتحـدة في صـون الـسلام والأمـن الـدوليين، وتبني التعـاون الاقتـصادي ومواءمـة الإصـلاحات الدوليـة صـوب مستقبل أفضل ليست مهام مستحيلة الإنجاز.

الـسيد ثابـا (نيبـال) (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر الرئيس على عقده هذه الجلسة للجمعية العامة بكامل هيئتها. وحقيقة أن مسألة إصلاح مجلس الأمن قد ولـدت هـذا القـدر الكبير من الاهتمام سواء في أروقة الأمـم المتحـدة أو خارجهـا طيلة هذه السنين الكثيرة لدلالة على أن العـالم يـسعى جاهـدا إلى مجلس أمـن بتركيبـة جديـدة وحيويـة مجـددة – سـواء مـن حيث حجمه أو أساليب عمله – للتعامل مع وقائع الوقت الراهن الجغرافية – السياسية.

لـئن كانـت شـتى المقترحـات المطروحـة علـى بـساط البحث في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح المجلس حـصرية في بعض الأحيان، فإنها جميعا تسترشد بهدف واحد هـو جعل مجلس الأمـن أكثـر فعاليـة وكفـاءة وديمقراطيـة. مـع ذلـك فـإن التصورات المتباينة لكيفيـة بلـوغ هـدف إصـلاح مجلـس الأمـن جعلت مهمتنا صعبة، إن لم تكـن مـستحيلة. ونـؤمن بأننـا إذا واصلنا العمل بـروح التعـاون، فـإن ثمـار إصـلاح مجلـس الأمـن ستكون في متناول أيدينا.

وفد نيبال، شأنه شـأن وفـود أخـرى كـثيرة، يتمـسك بوجهة نظر أن عضوية مجلس الأمـن يجـب توسيعها في فئتيهـا كلتيهمـا للتعبير عـن وقـائع العـالم المعاصـر. وفي ذلـك الـصدد تـستحق مطـامح ألمانيـا والبرازيـل والهنـد واليابـان للخدمـة في مجلـس الأمـن الموسـع كأعـضاء دائمـين النظـر الجـاد. ونـؤمن أيـضا بـأن سـعي البلـدان الأفريقيـة إلى التمثيـل في المجلـس كأعضاء دائمين يجب أن تحظى بالنظر الجاد.

ووفدي على اعتقاد بقيام الحاجة إلى وضع ترتيبات متفرقة لتوسيع مجلس الأمـن لكفالـة مـشاركة أكـبر مـن قبـل الدول الأعضاء الصغيرة على أساس الدور الذي اضـطلعت أو يحتمل أن تضطلع به في صون الـسلام والأمـن الـدوليين. ومـن أجل المـضي قـدما، ينبغي إجـراء توسيع في فئـة العـضوية غـير الدائمـة، حـتى إذا اسـتغرق اتخـاذ قـرارات بـشأن الفئـة الدائمـة وقتـا طـويلا. ولا شـك في أن مـن الأسـهل أن نعـالج أولاً المسائل الأقل تعقيدا.

المسألة الثانية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمـن – مـسألة تحسين أساليب عمل المجلس – مسألة لا تقل أهمية عن مـسألة التوسـيع. وإن مقترحـات مجموعـة الـدول الخمـس الـصغيرة حول تحسين أساليب عمل مجلس الأمـن، الـواردة في مـشروع القـرار A/60/L.49 تتـضمن أفكـارا مفيـدة كـثيرة. كمـا نقـدر المذكرة الـتي قـدمها رئـيس مجلـس الأمـن (S/2006/507) حـول الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة عمل المجلس وشفافيته.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليهنئ رئيس فريق مجلس الأمـن غـير الرسـمي العامـل المعـني بالوثـائق والمسائل الإجرائيـة

الأخرى، سعادة السفير كنزو أوشيما، سفير اليابان، وفريقه المقتدر على العمل الشاق الذي أنجزاه.

وفد نيبال يظل متمسكا في اعتقاده أن أساليب عمل مجلس الأمن يجب أن تتسم بالشفافية والاشتمالية والفعالية والكفاءة. ويجب أن نكفل أن لا يتجاوز أي جهاز تابع للأمم المتحدة حدود السلطات والوظائف المكلف بها بموجب الميثاق.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أشاطر الآخرين في الإعراب عن الامتنان لعقد هذه الجلسة لتمكين الوفود من التعبير عن وجهات نظرها بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ووفدي يحدوه الأمل بأننا، بالحماس الجديد الذي تولد مع الإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء مؤخرا – تأسيس لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان – وبما أحرز من تقدم، وإن كان متواضعا، في تنفيذ الالتزامات الأخرى الواردة في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) الصادرة عن اجتماع قمة العام الماضي، سنتوصل قريبا إلى قرار يتمتع بتأييد واسع.

لقد تمسّك وفدي دائما بأن إصلاح مجلس الأمن مسألة من أهم المسائل في عملية إصلاح الأمم المتحدة. إن ما دأبنا على المناداة به والعمل من أجله هو إصلاح شامل للمنظمة. ومن دون إصلاح مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، المكلف بمهمة صون السلام والأمن الدوليين، لن يكون أي إصلاح للأمم المتحدة شاملا.

أما بعد، فإننا نؤمن بأن إصلاح مجلس الأمن لن يكون كاملا إن لم يشمل كلا عنصريه المهمين بصورة متساوية، أي: إصلاح تكوينه وإصلاح أساليب عمله. ووفدي يتوخى المرونة بالنسبة إلى تسلسل الخطوات التي ستتخذ، ولكن اسمحوا لي أن أؤكد موقفنا الأساسي بأن العنصرين كليهما، في نهاية المطاف، يجب تحقيقهما. وعلى كل حال، لا أحد يجهل تكامل وترابط العنصرين.

إن العيوب التي تعتور أساليب عمل مجلس الأمن ناجمة عن تكوين المجلس، الذي لا يعبر عن التغيرات التي حصلت في تكوين المنظمة نفسها، التي يشكل المجلس جهازا رئيسيا فيها. فمنذ زيادة عضوية المجلس إلى ١٥ عضوا في عام ١٩٦٣، ازدادت عضوية المنظمة بـ ٧٩ عضوا. وتلك الزيادة كبيرة جدا ولا يجوز إغفالها.

واستنادا إلى ذلك الفهم انضم وفدي، منذ المرحلة الأولى من المناقشة الجارية حول إصلاح مجلس الأمن، إلى أغلبية الدول الأعضاء في اقتراح أن عضوية المجلس يجب أن تزاد بفئتيها – الدائمة وغير الدائمة – وأن تمثيل البلدان النامية، التي تؤلف ثلثي عضوية الأمم المتحدة، يجب أن يرفع في المجلس. وفهمنا هذا، وبالتالي موقفنا، يظلان دون تغيير.

ولكن ينبغي تبيان أن زيادة أو عدم زيادة عضوية مجلس الأمن ليست مسألة تقاسم كعكة أو قطعة حلوى. إن التغيير الذي نؤيده في عضوية المجلس لا ينبغي ولا يجوز، بالتالي، أن يكون غاية في حد ذاته. فتغيير العضوية هذا يجب أن يساعد على إحراز هدفنا النهائي بكفالة شرعية كل الإجراءات التي يتخذها المجلس. وتلك الشرعية لن تتعزز إلا بإجراء تحسينات في أساليب عمل المجلس.

لقد أوضحت حركة بلدان عدم الانحياز في أكثر من مناسبة موقفها بأن إصلاح مجلس الأمن يجب ألا يقتصر على مسألة العضوية. وإن اعتماد التدابير التي تكفل أن يزاول المجلس أعماله بديمقراطية حقيقية وشفافية وخضوع للمساءلة حاسم الأهمية ويمثل عنصرا لا غنى عنه من الإصلاح الشامل.

وفي ذلك الصدد، وفيما يتعلق بممارسة حق النقض، أود أن أؤكد موقف فييت نام بأن حق النقض، إلى حين إلغائه في النهاية، يجب أن تقتصر ممارسته على الإجراءات

التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع القرار A/60/L.49 المقدم من وفود الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين – مجموعة الدول الصغيرة الخمس، مقترحات محددة كثيرة تتصل بمجالات أخرى وتشكل أساسا ممتازا لمواصلة العمل الهادف إلى تحسين أساليب عمل المجلس. إننا نقدر تقديرا عاليا مساهمة الدول الصغيرة الخمس ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مشاوراتنا معها ومع الدول الأعضاء الأخرى حول هذه القضية.

إن أعضاء مجلس الأمن، في جهودهم لتحسين كفاءة وشفافية عملهم وكذلك تفاعلهم مع غير الأعضاء – كما تجلت في المذكرة الصادرة عن رئيس المجلس في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) – ملتزمون بتنفيذ التدابير الواردة في مرفق تلك المذكرة، المتعلقة بجوانب كثيرة من عمل المجلس. إننا نرحب بجهود أعضاء المجلس تلك، لا سيما جهود الفريق غير الرسمي العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ونتقدم مخلصين بالشكر إلى رئاسة الفريق العامل ورئيس مجلس الأمن على مساهماتهما. وبصفتنا مرشحا لأول مرة لشغل مقعد غير دائم في المجلس، فإننا نثمّن بصفة خاصة التدابير الرامية إلى مساعدة الأعضاء المنتخبين الجدد والمدرجة في الجزء الثاني عشر من المرفق.

ختاما، أود، باسم وفد فييت نام، أن أطمئن الجمعية على التزامنا المتواصل بالعمل مع الرئيس ومع جميع الدول الأعضاء الأخرى سعيا إلى إنجاز واحدة من أعظم المهام الرامية جعل منظمتنا أقوى وأفضل استجابة لواقع اليوم.

السيد بنجو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لعقد هذه الجلسة العامة لمواصلة جهودنا لإصلاح مجلس الأمن – الموضوع الذي ظل معروضا علينا مدة طويلة جدا. من الواضح أن ما من إصلاح للأمم المتحدة سيكون كاملا من دون إصلاح مجلس الأمن. ووفدي، شأنه شأن وفود أخرى كثيرة، يؤيد الإصلاح الشامل للمجلس. ولن يتسنى لنا تحويل مجلس الأمن إلى جهاز تمثيلي ديمقراطي شرعي إلا بنهج شامل.

ووفدي يؤمن بأن مقترح مجموعة البلدان الأربعة (A/59/L.64)، الذي نؤيده تأييدا تاما، يفي بتوقعات العضوية الأوسع لأنه سيجعل مجلس الأمن أكثر فعالية وتعبيرا عن الوضع الراهن في العالم. كما يتضمن مقترحات لتغيير أساليب عمل المجلس بغية جعل ذلك الجهاز أكثر شفافية واشتمالية. وذلك يكتسي أهمية خاصة للبلدان الصغيرة مثل بلدي، لأنه سيسمح لنا بالمشاركة بصورة أوثق في عمل المجلس. ويؤمن وفدي بأن مقترح مجموعة الأربعة يوفر أساسا جيدا للجمعية العامة للمضي قدما بالمهمة الهامة للغاية بوضع مجلس الأمن على تماس مع الوقائع والتحديات المعاصرة.

ووفدي يؤمن بأن إصلاح مجلس الأمن طال انتظاره كثيرا وبأن الجمعية العامة يجب أن تغتنم الفرصة التي يوفرها مقترح مجموعة الأربعة. ويحدونا الأمل أن تتمكن الجمعية، عن طريق هذه العملية، من التوصل إلى صيغة تجتذب أوسع تأييد ممكن بين صفوف العضوية.

السيد آرياس كارديناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالانكليزية): تولي جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية خاصة لإصلاح الأمم المتحدة عموما، وهي عملية ضرورية نؤيدها تأييدا راسخا بالنظر إلى الحاجة الراهنة إلى تعميم الطابع الديمقراطي في المنظمة وتعزيز الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية وأكثر الهيئات تمثيلا في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نؤيد الإسراع بإصلاح مجلس الأمن، بوصفه عنصرا رئيسيا في عملية إصلاح الأمم المتحدة وذلك كيما يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي وأفضل تعبيرا

عن الحقائق الجغرافية السياسية العصرية مع إعطائه مزيدا من الشرعية وروحا ديمقراطية، اتساقا مع ما ورد في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢).

وتود فنزويلا التأكيد مجددا على ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن في كلا فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، مع إدراج بلدان نامية بين الأعضاء الدائمين الجدد. وينبغي أن يهدف التوسيع إلى تحقيق تمثيل أفضل وأعظم للبلدان النامية. وبالمثل، وفيما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، ترى فنزويلا أنه من الضروري إلغاء حق النقض. وفي ذلك الصدد، نتطلع بشدة إلى نتيجة المشاورات الدائرة بين مجموعة الأربعة وبلدان أفريقية شقيقة وبلدان مهتمة أخرى، بغية التوصل إلى موقف مشترك يجعل من الممكن صياغة مشروع قرار مشترك بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن.

ولكن إصلاح مجلس الأمن لا ينبغي قصره على توسيع العضوية فحسب. بل ينبغي أيضا أن يتناول جوانب أخرى، مثل جدول أعمال المجلس وأساليب عمله وعمليات صنع القرارات فيه.

وبالنسبة لتحسين أساليب العمل ننظر بعين الاهتمام إلى مشروع القرار A/60/L.49 الذي تقدمت به كوستاريكا ودول أخرى. ولقد قدم وفدنا ملاحظاته المتعلقة بالنص. ونأمل أن تؤخذ مساهماتنا في الاعتبار.

وينبغي للمجلس أن يحسّن أساليب عمله بغية تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في عمله، وتحسين المساءلة وزيادة الشفافية. وينبغي الإبقاء على عدد الجلسات السرية عند الحد الأدنى، وينبغي عقد المزيد من الجلسات العلنية والمناقشات المفتوحة، للاستماع إلى آراء الدول غير الأعضاء وتمكينها من المساهمة بدور أكبر في المناقشات. ومن المهم أن يأخذ المجلس آراء الدول غير الأعضاء في الحسبان. ولقد لاحظنا أن المجلس اعتاد اتخاذ قرارات بعد بيانات الدول غير الأعضاء مباشرة. وينبغي لأعضاء المجلس الاستماع إلى آراء تلك الدول أولا، ثم التشاور فيما بينهم مع أخذ تلك الآراء بعين الاعتبار، واتخاذ قرار ما في نهاية المطاف. وينبغي أن تصبح المناقشات المفتوحة فرصا حقيقية لمراعاة آراء الدول غير الأعضاء ومساهماتها.

وفيما يتعلق بجدول الأعمال، ينبغي أن يركز المجلس على المشكلات المتصلة بالمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتفادي المساس بقضايا قد تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة أو أجهزة أخرى في الأمم المتحدة. ولاحظنا أيضا أن المجلس أكثر بشكل متزايد من اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، مستخدما إياه كمظلة لتناول قضايا لا تشكل بالضرورة تهديدات مباشرة للسلم والأمن الدوليين. وينبغي عدم الاستناد إلى الفصل السابع إلا كملاذ أخير.

وفي السنوات الأخيرة، كان المجلس يسارع إلى التهديد باستخدام إجراء قسري، أو الإذن باستخدامه، في حالات بعينها، بينما يبقى صامتا وسلبيا في حالات أخرى. وبصفة خاصة، ترى فنزويلا أنه ريثما يتحقق الهدف النهائي المتمثل في إلغاء حق النقض، يجب أن نجد سبلا لتقليل استخدامه، والحد منه بما فيها آليات يمكن من خلالها إبطال هذا الحق. فلا يمكن تصور أن معارضة بلد واحد من أصل ١٩٢ بلدا تشكل حاليا عضوية المنظمة، يمكن أن تمنع الأمم المتحدة من اتخاذ إجراء بشأن قضايا تتصل بالسلم والأمن الدوليين، كما حصل بالنسبة للحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما الهجمات الأخيرة ضد فلسطين ولبنان. وهذا الاستخدام العشوائي للقوة – الذي تسبب، ولا يزال يتسبب، في موت أو جرح المئات من المدنيين، وخاصة الأبرياء من النساء والأطفال – تضمن تدمير الكثير من الهياكل الأساسية المدنية، وخلق أيضا أزمة إنسانية خطيرة.

وتود فترويلا أن يمارس المجلس مسؤولياته في البحث عن حلول فعالة للصراعات الدولية، بينما يطبق القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في سبيل تعزيز السلم الذي يشكل الهدف الأساسي للمنظمة والمجتمع الدولي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): نشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة لمناقشة البند ١١٧ من جدول الأعمال المعنون ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن'' والبند ١٢٠، المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''.

ويشير التأييد الواسع النطاق لمواصلة المداولات بشأن هذين الموضوعين إلى الأهمية التي يمثلها البندان لأغلبية أعضاء الأمم المتحدة. وكانت فيجي على الدوام مؤيدا ثابتا للنداءات الداعية إلى إصلاح مجلس الأمن، وخاصة بالنسبة لتوسيع عضويته. كما أننا نواصل دعم الدعوة إلى اتخاذ تدابير ملموسة في متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية.

ولا يزال صدى كلمات الأمين العام عن إصلاح مجلس الأمن يتردد في هذه القاعة ونحن نناقش هذه القضية مرة أخرى. وقد قال، ونحن نتفق معه، إن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. وإلى أن نصغي لتلك الكلمات ونتخذ إجراء إيجابيا، فإن تصور الجمهور الذي يذهب إلى أنه لا يوجد أي إصلاح حقيقي، سيظل يبتلي هذه المؤسسة وهي تسعى إلى إنجاز إصلاح جوهري ومجد.

إن السيناريو الحالي لعالم تمزقه الحروب والصراعات يحتم وجود مجلس أمن أقوى ويتسم بالفعالية، مجلس يمثل أيضا الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة، ويعطي أهمية جوهرية لمصلحة كل عضو. ومن أجل إعطاء المجلس ما يستحقه من المصداقية والشرعية، لا بد من أن تكون عضويته معبرة عن العضوية الأوسع للمنظمة، بما في ذلك منح التمثيل الدائم لأعضاء من العالمين المتقدم النمو والنامي على السواء. أما الاحتفاظ بالوضع الراهن فيعني التمسك بهيكل قديم شكله عالم كان قائما سنة ١٩٤٥، ولا يعير اهتماما لتغير الأزمنة، ويغفل عن النداءات الداعية إلى الإصلاح والتغيير. ويصنف العديدون المجلس فعلا على أنه حكر مقصور على قلة تتمتع بالامتيازات.

وبينما نود أن نبقى متفائلين، نشعر بالقلق إزاء سرعة تضاؤل الطاقة والعزم اللازمين لدفع مبادرة الإصلاح إلى الأمام وقد بدأ الشعور بالإحباط يزحف ببطء. وحتى يتم الخروج بشيء بنّاء من تبادل الآراء الذي حصل، فإن آفاق الإصلاح الحقيقي المرتقب ستبقى للأسف، قائمة في عيون العديدين وهناك قلة من البلدان، في سعيها إلى تفادي أي قرار بهذا الشأن، تتخذ ملاذا في المطالبات الداعية إلى تحقيق توافق الآراء، وفي المزاعم المتعلقة بالطبيعة الهدامة لهذه القضية. ولن تسهم أعمالها إلا في إدامة أوجه الإجحاف الراهنة في هيكل المنظمة والنيل من تطلعات الأعضاء التواقين إلى التوصل إلى توزيع أكثر توازنا للقوة في عمل مجلس الأمن.

وفيجي تؤكد مرة أخرى تأييدها لمشروع القرار A/60/L.46 المقترح للمناقشة. ونرى أنه يلبي مصالح الأغلبية ويمكن أن يكون أساساً لأي تغيير أو استعراض. وهو في الحقيقة خطوة، وإن كانت صغيرة، في الاتجاه الصحيح، ونحث الأعضاء على النظر في مشروع القرار هذا بنفس الروح الإيجابية التي اقتُرِح بها.

وها نحن نشارك مرة أخرى في ممارسة مستمرة منذ أكثر من عقد الآن– وهي مناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن. وكما أشير من قبل، فإن الحماس والمِزاج العام

مؤاتيان للقيام بعمل جاد. وأي تأخير آخر لن يجلب سوى الشعور بالإحباط وخيبة الأمل، وسيرسل رسالة خاطئة إلى من نسهر على خدمتهم بأننا لم نغتنم الفرصة وآثرنا الانتظار. ونأمل ألا يكون ثمن الإبطاء والمماطلة باهظاً للغاية.

السيد روميرو مارتينيث (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن بالغ الامتنان إذ نستأنف مناقشتنا للبندين الهامين المعنونين ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة'' و ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''.

وهندوراس، العضو المؤسس في الأمم المتحدة، تدعم بقوة كل الجهود الرامية إلى رفع كفاءة أجهزتنا وتحديثها وجعلها أكثر استجابة فيما يتعلق بالمشروع التاريخي الذي نلتزم به.

إن إقامة عالم أكثر سلاماً وازدهاراً وديمقراطية ما فتئت تمثل تطلعاً مشروعاً لشعوبنا. ولذلك، فإننا نبقى ملتزمين إزاء ما سبق لنا هنا أن اعتبرناها مجالات هامة تحتاج منا إلى العمل، وهي التنمية والسلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة برمتها بشكل واضح وملموس.

منذ بعض الوقت، وفي هذه الأروقة، ومن على هذه المنصة، ومن خلال العمل بروح الأمل في مكاتبنا الباردة، ننخرط في عملية تحديد المواقف والتصميم الدقيق للحلول التي يجب أن نقدمها لعالم اليوم المعقد والصعب، بروح العدالة والشرعية.

لقد تحققت بعض الأهداف. فإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان الجديد يمثل خطوة واعدة إلى الأمام على طريق تعزيز مؤسساتنا وتحسينها. ويبقى الالتزام، بل التحدي، المتمثل في تعزيز الأمم المتحدة بغية زيادة هيبتها ورفع كفاءتها. وعلينا أيضاً أن نعطي دفعة جديدة للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة لمواءمتها مع الاحتياجات الحيوية للقرن الحادي والعشرين، والتي تتطلب مستوى ملائماً من التعاون والتنسيق.

وما فتئنا نؤيد الإصلاح المعجل لمجلس الأمن، ونؤكد مرة أخرى على المسؤولية التي أناطتها به الدول الأعضاء في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ويحرص بلدي، هندوراس، ووفدي على التعاون الفعال في أي جهد من شأنه تقوية منظمتنا، وزيادة توسيع قاعدتها وجعلها أكثر شفافية وفعالية. وفي المقام الأول، نسعى إلى دعم مشاركة أكبر وعلى قدم المساواة من جانب جميع الدول على أساس تسوية النزاعات سلمياً، وبالأخص احترام الكرامة الإنسانية لما لها من قدسية وحرمة.

السيد لندموين (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن موقف النرويج إزاء مسألة إصلاح مجلس الأمن معروف جيداً. فكما ذكرنا في جلسة عامة عقدت قبل عام مضى، وتحديداً في ١٢ تموز/يوليه، تتمثل أولوياتنا الرئيسية في ضمان أن يعمل مجلس الأمن بتماسك وكفاءة وأن يعكس تكوين المجلس واقع التشكيل الحالي لعضوية الأمم المتحدة. وعليه، فإننا نؤيد توسيعاً للعضوية.

هناك عدة أسباب تحمل النرويج على الاعتقاد بضرورة توسيع العضوية في المجلس. فعلى مدار الستين عاماً الماضية، تضاعفت العضوية في الأمم المتحدة إلى أربعة أمثال. وينبغي أن يعكس مجلس الأمن ذلك النمو كيما تتحقق للمجلس الشرعية والكفاءة. وما فتئت النرويج تدعم مصالح البلدان الصغيرة في التناوب على المقاعد غير الدائمة، وتمثيل البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، والتي نرى أنها غير ممثلة في المجلس بالقدر الكافي.

وهذا يعني أن النرويج تؤيد توسيعاً متوازناً لمجلس الأمن: أي زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، مع تمثيل البلدان الصغيرة والبلدان النامية على نحو ملائم.

ولا يمكن أن نناقش توسيع مجلس الأمن بدون معالجة مسألة حق النقض. لقد شجعنا دائماً الأعضاء الدائمين على الامتناع عن ممارسة حق النقض. وحتى تتحقق الفعالية للمجلس، ما فتئت النرويج ترى أنه ينبغي ألا يمنح حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد في المجلس بعد توسيع عضويته. وعليه، فإننا نرحب بما أعلنته مجموعة الأربعة من أنها لا تنوي استخدام حق النقض.

وإصلاح مجلس الأمن ليس مجرد مسألة توسيع عضويته. فعلى نفس الدرجة من الأهمية تأتي مسألة تحسين أساليب العمل. ومشروع القرار الذي اقترحته الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين يهدف إلى تحسين حالة الحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبينما يحترم مشروع القرار اختصاصات مجلس الأمن احتراماً تاماً، فإنه يشير بشكل إيجابي إلى المجالات التي تتطلب زيادة التعاون. وترى النرويج أن تعزيز وهيكلة الحوار بين الجمعية والمجلس سيؤديان إلى تعزيزهما.

السيد بك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس إلياسون على عقد هذه الجلسة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وتوقيت هذه المناقشة سليم تماماً. فمنذ عشرة شهور، اجتمع ١٧٠ من رؤساء دولنا وحكوماتنا حيث دعوا إلى إصلاح مجلس الأمن.

منذ انعقاد مؤتمر القمة، اعتمدنا عددا من الإصلاحات المهمة، تشمل، ضمن أمور أخرى، إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وقد حان الوقت الآن لأن نوازن تلك الإصلاحات بإصلاح مجلس الأمن. فمجلس الأمن، على أية حال، يؤدي دورا مهما في جميع عمليات الإصلاح.

ما زال العالم يتطلع إلى الأمم المتحدة التماسا للحلول. وعلى مر السنين كان مجلس الأمن، وهو هيئة رئيسية في الأمم المتحدة، على مستوى رسالته. إلا أنه بمزيد من الإصلاح يمكن للمجلس أن ينجز أكثر من ذلك في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وكان ثمن تقاعس المجلس عن احتواء بعض الصراعات، لأسباب سياسية، فادحا بالنسبة لأعضاء هذه المؤسسة. والتجربة الحزينة التي مرت بها بلادي مثال على ذلك: لقد أزهقت أرواح في صراع عرقي كان يمكن تفاديه لو أن اهتماما كافيا قد أولي لنا ساعة محنتنا. ووفد بلادي يقدر قيمة مفهوم المسؤولية عن التصرف الذي يعد عنصرا في صلب الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠)، والذي ينبغي أن يكون أحد المبادئ التي توجه عملية الإصلاح في التصدي للصراعات الحالية والمقبلة. ونود بصفة خاصة أن نرى علاقة معززة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وبين المجلس والمنظمات الإقليمية.

وفي محاولتنا إصلاح المجلس، علينا أن ننظر في توسيعه من خلال إضافة مقاعد دائمة وغير دائمة، وأن ننظر أيضا في أساليب عمله. وعلى مدى السنوات الـ ١٣ الماضية، منذ إنشاء الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمعني بإصلاح مجلس الأمن، طرح للمناقشة عدد من الاقتراحات الخاصة بالإصلاح. وعلينا الآن أن ننظر فيما يمكن القيام به. وبذلك نحقق العدل لشعبنا، بما يمكِّن مجلس الأمن من زيادة شرعيته وجعله أكثر استجابة للتصدي للتهديدات الأمنية في عالم اليوم. وعلى كل، هناك بلدان تملك ثمن الانتظار، بينما توجد بلدان في أوضاع هشة، وتود أن ترى الإصلاح يتحقق عاجلا وليس آجلا.

إن جزر سليمان ترى العالم من منظور بسيط. وما من شيء يحدث في هذا العالم وليس له ثمن. ومن هنا، نعتقد أن مَن يملكون الإمكانية والقدرة على فعل المزيد، ينبغي لهم أن يرتقوا إلى مستوى التحدي، ويضطلعوا بدور أكثر بروزا في الحفاظ على السلام.

وفيما يتعلق بعملية الإصلاح، يود وفد بلادي أن يرى كلا من مسألة توسيع العضوية ومسألة أساليب العمل تحظى بنفس الدرجة من الاهتمام. وفي رأينا أن مشروع قرار مجموعة الدول الأربع (A/59/L.64) مشروع شامل بما يكفي لأن يصبح نقطة بداية للمفاوضات. وموقف وفد بلادي يتطابق مع اقتراح مجموعة الأربع، ويظل في الوقت ذاته داعما لعناصر مشروع القرار (A/60/L.49) المقدم من مجموعة الدول الخمس الصغيرة، ويتطلع إلى مزيد من النقاش وصولا إلى مجلس أمن شفاف وشامل ومسؤول.

ختاما أقول إن جزر سليمان، بوصفها واحدة من أقل الدول الجزرية الصغيرة نموا، لا تملك القدرة على تحمل استمرار مطّ هذه المسألة كل هذا الوقت. ويتعين علينا أن نركز بشكل جماعي على إيجاد أرضية مشتركة نتحرك على أساسها لمعالجة قضايا الإصلاح الأخرى، في مسعانا لجعل نظامنا المتعدد الأطراف أكثر فعالية وأكثر كفاءة.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على عقده هذه الجلسة لمناقشة مسألة نعرف جميعا مدى أهميتها، وهي إصلاح مجلس الأمن. وكما ندرك جميعا، فإن مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ أضاف تأييده لإصلاح مجلس الأمن لجعل تلك الهيئة أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية، بغية تعزيز كفاءتها وشرعيتها وتنفيذ مقرراتها. كما أن رؤساء دولنا أو حكوماتنا، أوصوا بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله، والنهوض بإمكانية مساءلته أمام الدول الأعضاء، وتعزيز الشفافية في عمله.

وهذه المناقشة تتيح لنا فرصة لتقييم التقدم الذي تم إنجازه حتى الآن، وتحديد الطريق لمواصلة التقدم على أساس هذا التقييم. وموقف بلادي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من مسألة إصلاح مجلس الأمن معروف تماما وكان واضحا على الدوام. وفي مناسبات عديدة، أكد نائب رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا هذا الموقف أمام الجمعية العامة.

ونحن نفضل زيادة عدد أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين، وأشدد، الدائمين وغير الدائمين، ممثلين للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، ومراعاة الثقل النسبي لمختلف البلدان. وفضلا عن ذلك، نود التأكيد على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أيضا أن يتضمن تدابير من شأنها أن تجعل عملية صنع القرارات فيه أكثر شفافية.

إن أفريقيا، وهي قارة كبيرة، غير ممثلة حاليا ضمن الأعضاء الدائمين. ونحن نرى في ذلك منتهى الإجحاف. فالشعب الأفريقي، شأنه شأن سائر الشعوب في كل أرجاء العالم، يستحق مزيدا من الاحترام. وفي إطار عملية إصلاح مجلس الأمن هذه، ينبغي، إذن، فعل كل ما يكفل أن يكون مجلس الأمن الموسع الجديد هيئة تشمل أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين من جميع المناطق، بما فيها أفريقيا.

إن عالم اليوم يشهد تطورات سريعة ومعقدة. وقد حدثت تغيرات كبرى منذ عام ١٩٤٥. ونرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يكيف نفسه مع الواقع العالمي الجديد. وفي هذا السياق، يجب علينا جميعا أن نعمل معا لإصلاح مجلس الأمن، وهو الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، لجعله أكثر شرعية وشفافية وفعالية.

السيد عريفي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسات التي ستتيح لنا تبادل الآراء حول مسألة مهمة كانت على جدول أعمالنا في عام ٢٠٠٥، أثناء إعداد الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) التي اعتمدها رؤساء دولنا أو حكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥.

لا شك أننا نذكر جميعا الجهود التي بذلت والطاقات التي استنفدت خلال الجزء الأول من عام ٢٠٠٥، وبالذات عقب نظرنا في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، وتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق الأمن والتنمية وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005). وقد شهدت مسيرة إصلاح الأمم المتحدة انقسامات معينة بشأن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن.

والآن، أصبح من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن نتابع بكل تصميم تنفيذ المقررات التي اتخذها رؤساء دولنا أو حكوماتنا. وقد أحرزنا تقدما ملموسا، وبالذات من خلال إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. هذه أمثلة بالغة الأهمية يجب أن تحثنا جميعا على صون ذلك الزخم، بينما نعالج مسألة إصلاح مجلس الأمن، الذي نعتبره من المكونات الأساسية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

لقد أُحرزت جميع النتائج التي تم التوصل إليها منذ أيلول/سبتمبر الماضي في إطار توافق الآراء، مما يدل على رغبتنا جميعا في ضمان أساس قوي للمضي قدما في سبيل تعزيز هذه الهيئة، التي يجب تكييفها مع الحالة الراهنة للعلاقات الدولية بعد ٦٠ سنة من التغيرات.

لا يزال وفد بلدي يؤمن، كما دأب على ذلك في الماضي، بأننا سنكسب جميعا إذا كان لدينا مجلس أمن أكثر توازنا وتمثيلية، مع تحسين أساليب عمله، وزيادة الشفافية في عملية صنع القرار فيه، مما سيمكّنه من ترسيخ سلطته، وتعزيز مصداقيته بغية الاضطلاع بولايته بشكل أفضل، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولتنفيذ القرارات التي اتخذها قادتنا في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر الماضي، يجب إيلاء أولوية قصوى لمسألة إصلاح مجلس الأمن، بوصفه عنصرا هاما من مجمل عملية إصلاح الأمم المتحدة. وعلينا النظر في مسألتي توسيع عضوية المجلس وإصلاح أساليب عمله بشكل متواز.

لقد شكلت أساليب عمل مجلس الأمن موضوعا للعديد من الاقتراحات المحددة، لا سيما توصيات الفريق العامل غير الرسمي لمجلس الأمن المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي تترأسه اليابان، والذي نشيد بما أنجزه من عمل. ونشيد أيضا بالنص الذي أعدته مجموعة الدول الخمس الصغيرة الذي يستحق، من منظورنا، أن يُدرس بكل عناية، لأنه يعالج عناصر هامة تتعلق بهذا الإصلاح، ويوفر ردودا محددة على شواغل الدول الأعضاء وتطلعاتها.

ويعتبر المغرب أننا، بينما نسعى إلى رفع عدد أعضاء مجلس الأمن، يجب علينا أيضا ضمان إبقائه فعالا تمام الفعالية، ليتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وبينما تعترف المملكة المغربية بأهمية إصلاح مجلس الأمن، تأمل ألا يؤدي هذا الإصلاح إلى أي انقسام بين أعضائه، أو يتسبب في انشقاقات قد تضر بهدف تعزيز هذه الهيئة – الذي نلتزم به جميعا.

إننا نتفهم تماما تطلعات بعض البلدان المشروعة إلى المشاركة، بشكل دائم، في عمل صون السلم، لكننا نؤمن

كذلك بوجوب توسيع المجلس لنطاق مشاوراته حتى لا تقتصر على أعضائه، بل أن تشمل جميع البلدان المعنية، والبلدان المساهمة بقوات، كلما كان يضطلع بمسؤولياته في إطار أزمة، أو حالة معينة. إن مصداقية عمل المجلس عرضة للخطر.

بالنظر إلى أهمية الاختلافات الثقافية أو الدينية بوصفها عوامل تتسبب في نشوب الأزمات الراهنة، من المهم أن نأخذ هذا الأمر في الحسبان خلال مشاوراتنا بشأن توسيع عضوية المجلس، وألا نعالج مسألة التمثيل الجغرافي فحسب، بل كذلك مسألة انتماء الدول إلى مجموعات معينة ذات نظم ثقافية ودينية مماثلة.

وفي هذا الإطار، سيبقى المغرب وفيا لتراثه الثقافي، ولروح تضامنه الأفريقي والعربي الإسلامي، ولن يدخر جهدا للسعي في سبيل توسيع عضوية المجلس على أساس ديمقراطي ومنصف ومسؤول.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني العميق للرئيس إلياسون على ما بذله من جهود ملهمة ودؤوبة لتوقيت هذه المناقشة العامة قبل العطلة الصيفية. لقد كان محقا في ذلك، لأن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من الرؤية الشاملة للتغيير التي أعدها قادتنا في اجتماع قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥.

قبل انتهاء هذا اليوم سيكون نصف أعضاء الأمم المتحدة وممثلو الجماعات السياسية والإقليمية في نيويورك قد عبروا عن آرائهم بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويجب الاعتراف بأنها وتيرة مشاركة غير معتادة في نهاية تموز/يوليه.

من الواضح أن إصلاح أكبر جهاز عالمي يضطلع بصون السلم والأمن لا يزال يحظى بأولوية عليا في جدول أعمال العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، شأنه في ذلك، بصورة غير مباشرة، شأن الإصلاح السياسي والمؤسسي الأوسع نطاقا لمنظمتنا الموقرة، والذي يجب أن يحظى، إذن، بالأولوية المناسبة في الإطار العام لعملية السعي إلى التغيير في الأمم المتحدة.

الاقتصار على تعديل وظيفي بسيط نادرا ما يعزز تحقيق الإصلاح الحقيقي والفعال. وهذا هو أحد الأسباب المهمة التي تشكل أساس موقف رومانيا الدائم تأييدا لإصلاح حقيقي لمجلس الأمن. لقد عبرنا عن آرائنا باستفاضة في عدة مناسبات، سواء هنا في نيويورك، أو على الصعيد الثنائي في العواصم.

وتقييمنا للحالة الراهنة هو أنه رغم اضطلاع مجلس الأمن، من جهة، بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصورة فعالة، فإنه، من جهة أخرى، في مسيس الحاجة إلى قطع خطوة تغيير تكوينه لعكس الحقائق الجغرافية – السياسية الراهنة بشكل أفضل. والاستنتاج الأول لا يعني أنه لا يوجد مجال لتحسين أساليب عمل المجلس، وهنا أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بما بذلته اليابان من جهود مخلصة من داخل المجلس لبلوغ ذلك الهدف.

وعلى نفس المنوال، من حسن الحظ أن تتاح لنا الفرصة الآن لنخوض، في هذا المقام نفسه، في مناقشة مشروع القرار الذي اقترحته مجموعة الدول الخمس الصغيرة، والذي يتضمن العديد من الأفكار القيّمة.

أود إضافة نقطتين مقتضبتين في هذه الساعة المتأخرة من ظهر يوم الجمعة. الأولى هي أن رومانيا على استعداد للشروع في النظر الجدي في إمكانية توسيع تكوين مجلس الأمن، مع الاحتفاظ بالمميزات التي تجعله الجهاز الرئيسي بالمنظمة الذي يتسم بالفعالية والمصداقية.

وبناء على آخر المناقشات بشأن هذه المسألة، يبدو أن رياحا سياسية مواتية تهب في اتجاه السعي إلى توسيع المجلس، الذي يجب على الدول الأعضاء كافة – المستفيدين

المحتملين من الإصلاح بدرجة أكبر أو أ قل – أن تساهم فيه، وأن ترى، بالتالي، تطلعاتها معبرا عنها على النحو الواجب. والواقع أن توسيعا من هذا القبيل عملية لن يُكتب لها النجاح ما لم يكن الإحساس بامتلاكها واسع النطاق.

النقطة الثانية هي التي أشار إليها زميلنا الأرمني في بيانه السابق، نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، بصفته رئيسها لهذا الشهر. إن وفدي، إذ يردد الموقف المبدئي الذي أعرب عنه في حينه، يود أن يعلن رسميا أن الحصة المخصصة لمنطقتنا في مختلف اقتراحات التوسيع التي نوقشت حتى الآن حصة طفيفة.

غير أن الموقف الواقعي الذي اتخذته بلدان أوروبا الشرقية إزاء إصلاح مجلس الأمن يجب ألا يُساء تفسيره. فبدون إمكانية الحصول على حصة منصفة في النتيجة النهائية، لن يتسنى لأي ممثل لتلك البلدان حشد تأييد الدوائر السياسية والشعبية للتوسيع المقترح. ويبدو أن الكثيرين ينسون أحيانا أن مجموعة دول أوروبا الشرقية تشكل أحد الأركان الخمسة التي ترتكز عليها الأمم المتحدة راهنا. وحتى لو لم تكن المجموعة ذاتها قائمة، فإن ٢٣ بلدا من تلك المنطقة أعضاء في الأمم المتحدة، ولن يقبلوا بعد الآن بتجاهل ما يدافعون عنه.

وتؤمن رومانيا بإصلاح مجلس الأمن، وعلى نطاق أوسع، بإصلاح المنظمة العالمية، التي نتشاطر فيها جميعا مصيرا واحدا، سواء كنا دولا كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، سواء في الشمال أو الجنوب، في مشارق الأرض أو مغاربها.

السيد فيلا كوما (أندورا) (تكلم بالفرنسية): في اجتماع القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وافق رؤساء دولنا على إصلاح الأمم المتحدة. وفي تلك العملية، اعتُرف بأن إصلاح مجلس الأمن عنصر هام بالنظر لما للمجلس من ارتباطات مع هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. واليوم – ويمكننا أن نشيد بهذا الأمر – تحققت معظم الأهداف المحددة للإصلاح، بما فيها تأسيس لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، والشروع في أنشطة مكتب الأخلاقيات.

غير أن الإصلاح يظل ناقصا، رغم المناقشات الأخيرة بشأن إصلاح مجلس الأمن التي انعقدت في غضون السنة المنصرمة. ومما يعقد الحالة عقد كامل من العمل كان فيه مشروع إصلاح المجلس مرارا موضوع محاولات لإجراء مفاوضات لتكييف المجلس مع المتطلبات الجديدة للمنظمة.

لم يعد من الممكن تأجيل التصدي لهذه الحالة. فإصلاح الأمم المتحدة دون إصلاح مجلس الأمن سيكون ناقصا. وهذا سيؤدي إلى استفحال حالات عدم التوازن وعناصر الخلل القائمة أصلا في منظمتنا.

الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن يجب أن يتركز على توافق واسع النطاق للآراء بشأن تمثيلية أكبر تمشيا مع الواقع الجغرافي – السياسي الراهن – وهو عنصر لا غنى عنه إذا أُريد لمجلس الأمن أن يحظى بقدر أكبر من المصداقية والسلطة والفعالية. وبالمثل، علينا احترام إطار للشراكة مبني على أساس تمثيلية حقيقية لجميع البلدان، من أكبرها إلى أصغرها.

إن إمارة أندورا تدعم إصلاحا مبنيا على مبادئ تكفل التعبير بصورة أدق عن الحقائق العالمية. وفي واقع الأمر، أعربت حكومتنا عن دعمها لتوسيع مجلس الأمن من خلال البيانات التي أدلت بها في مختلف المناقشات العامة للجمعية العامة.

وفي ما يتعلق بإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا باعتماد المجلس مؤخرا لمذكرة رئيسه المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507). وتعبر المذكرة عن إجماع بخصوص الحاجة الملحة لتحسين أساليب العمل.

ورغم أن أندورا تشيد بذلك النهج، فإننا نواصل تأييدنا الكامل لمشروع القرار المعنون ”تحسين أساليب عمل مجلس الأمن“ (A/60/L.49) المقدم من الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين. ونؤمن بأن مشروع القرار يتضمن جميع العناصر الرئيسية لجعله أداة عمل ممتازة لضمان زيادة فعالية وشفافية مختلف أنشطة المجلس وإضفاء طابع أكثر تشاركية عليها، مع صون سلطته وصلاحياته.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): يسرني في البداية أن أتقدم بالشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة موضوع هام وحيوي، يهم منظومة الأمم المتحدة، بالدرجة الأولى، ويعكس مصداقيتها أمام المجتمع الدولي في ظل الظروف والمتغيرات والتحديات والتهديدات التي يمر بها العالم اليوم، وهو مسألة التمثيل العادل والمنصف في مجلس الأمن، وكذلك تحسين أساليب عمله كجزء من متابعة تنفيذ نتائج قمة أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥.

تؤيد المملكة العربية السعودية مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن في عضويتيه الدائمة وغير الدائمة. ومن المهم العمل على تفعيل مجلس الأمن بصورة تمكّنه من القيام بمسؤولياته، والتعامل مع القضايا الدولية السياسية والأمنية، بما يحقق الهدف المنشود للمجتمع الدولي في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. ومن ذلك قيام مجلس الأمن بالعمل على منع الصراعات قبل وقوعها، وحل النزاعات الدولية قبل أن تتفاقم وتصبح صراعات تتسبب في إزهاق الأرواح المدنية، وتدمير الممتلكات، وهدر مقدرات الدول.

ترى المملكة أنه من الأهمية بمكان عدم اتخاذ قرارات أحادية الجانب من قبل دول مهما كان حجمها في التعامل مع النزاعات الدولية، والعمل بشكل جماعي تحت مظلة مجلس الأمن، الجهة المسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، والتصرف بقرارات المجلس والعمل على تنفيذها، وإلزام جميع الدول بذلك على قدم المساواة، دون انتقائية، والبعد عن أسلوب الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة، حفاظا على هيبة الأمم المتحدة ، وضمان استمرارية مصداقيتها التي تعرضت في الآونة الأخيرة للتشكيك.

لقد تابع وفد بلدي هذا الموضوع، وشارك في كافة المشاورات بمختلف مستوياتها في إطار الأمم المتحدة وخارجها. وعبرنا عن آرائنا، واستمعنا إلى مداخلات الدول الأعضاء، وهي إسهامات جيدة وبنّاءة. ولكنها تبقى في إطارها النظري ما لم تترجم على أرض الواقع. وهذا يقودنا إلى حقيقة أن على الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وبالأخص الدول الدائمة العضوية، دورا مهما للنظر إلى هذا الموضوع بنوع من العقلانية والمهنية، حيث لا تخفى عليها التغيرات التي حصلت على مستوى العالم بشكل عام، وبالأمم المتحدة بشكل خاص، منذ إنشائها بشقيها الكمي والنوعي.

السيد ريفيرو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في مستهل كلمتي، أود أن أعرب عن امتناننا للرئاسة على تنظيمها لهذه المناقشة، التي أتاحت للجمعية العامة فرصة التداول مرة أخرى بشأن مسألة بهذه الأهمية لأعضاء الأمم المتحدة أجمعين، وبالتالي مساعدتنا على قطع خطوة حقيقية في سبيل ما تعتبره أوروغواي أحد أبرز الإنجازات الجوهرية: تنشيط الجمعية العامة.

ومما يبعث على الارتياح البالغ أن نلتقي جميعا هنا لمناقشة كيفية مواصلة السير قدما لانجاز المهمة الصعبة المتمثلة في إصلاح الأمم المتحدة الصعب الذي ما فتئنا نناضل من أجل تحقيقه منذ مدة. ورغم تفاؤلنا، فإننا نؤمن بأنه لا يزال يتطلب مجهودا جبارا من جانبنا.

إن أوروغواي، كما قيل سابقا، متفقة على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، ليس لتكييفه مع الظروف الراهنة والتحديات الجديدة فحسب، بل لأن أي عمل من أعمال الإنسان يمكن أن يتطور ويجب أن يتطور حتى يحافظ على فعاليته.

ويؤمن بلدي بأنه يجب على مجلس الأمن إذن زيادة عدد أعضائه، لكننا نأمل أن يصير هيئة أكثر كفاءة وتمثيلا وديمقراطية وشفافية.

ولهذا السبب، نولي أهمية كبرى لتحسين أساليب عمل المجلس. وقد لاحظنا الدعوة الإجماعية من المتكلمين السابقين في هذا الصدد، ونحن واثقون بأننا سنستطيع، على أساس هذا التحليل ذاته، تحقيق نتائج ملموسة بسرعة أكبر بكثير.

وفي هذا الإطار، نحن ممتنون بشكل خاص لمجموعة الدول الخمس الصغيرة – ''الخمسة الصغار''، التي تتكون من الأردن، سنغافورة، سويسرا، كوستاريكا، ولختنشتاين – على الاقتراح الذي تقدمت به في مشروع القرار A/60/L.49، الذي نعتقد أنه سيشكل أساسا ممتازا لعملنا في المستقبل.

إننا نرحب بكون أعضاء المجلس كذلك يعملون في الاتجاه ذاته. ونتطلع إلى الإسراع بتنفيذ توصيات الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس الذي يترأسه الممثل الدائم لليابان.

ونود إعادة التأكيد على أن أوروغواي، بوصفها بلدا ما انفك يعارض استخدام حق النقض منذ إنشاء الأمم المتحدة، لا يمكن أن تؤيد أي حل يتوخى زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن الذين يُمنحون تلك السلطة.

وتدعم أوروغواي بشدة تعزيز إطار القواعد الدولية التي وُضعت لتشجيع الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. ونحن نعتبر أن مسألة حقوق الإنسان لم تعد حكرا على الولاية القضائية الوطنية للدول. ولهذا السبب، نرى كذلك أنه لا شيء يجب أن يحول دون تنفيذ مبدأ ''المسؤولية عن الحماية''. ونتفق تماما مع ممثلي الدول الأعضاء الذين تكلموا في هذا المنتدى، على أنه في جميع حالات الإبادة الجماعية أو غيرها من الكوارث الإنسانية، يمكن اتخاذ إجراء جماعي من خلال مجلس الأمن بدون ممارسة حق النقض.

إن أوروغواي، التي يمكن أن تدعم النموذج (انظر A/59/L.64)، الذي قدمته مجموعة الأربعة، دون حق النقض، تأمل مواصلة التعاون، بالمرونة اللازمة، في المراحل القادمة من نظرنا في هذه المسائل، التي نأمل أن تكون موضوع مفاوضات مفتوحة ومباشرة وشاملة وشفافة.

السيد زينصو (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بالتعبير عن أعجاب وفد بلدي الكبير بإدارتكم الماهرة لهذه المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح مجلس الأمن، التي بلغت مراحلها النهائية.

لقد أُعطي إصلاح الأمم المتحدة زخما حاسما خلال مؤتمر القمة المعقود في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥، بفضل تجديد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بزيادة كفاءة تلك الأداة الرئيسية للتعاون المتعدد الأطراف، بغية التصدي لمختلف التحديات والتهديدات التي تواجه البشرية. وتشكل النتائج التي تحققت فعلا، من خلال المشاورات غير الرسمية لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة في مختلف المجالات البالغة الأهمية، مدعاة حقيقية للفخر لمن ساهموا فيها.

وبالنظر إلى ما تم الإعراب عنه من حماس خلال إحراز التقدم بشأن تلك المسائل، يصعب علينا، نوعا ما، فهم المأزق الذي وقع فيه إصلاح مجلس الأمن، لأن الحاجة إلى هذا الإصلاح متجلية لنا جميعا، ومن الواضح كذلك أن

عضوية المجلس وأساليب عمله ليست مكيفة بشكل جيد مع الواقع الجغرافي – السياسي السائد في بداية القرن الحادي والعشرين.

ويحث وفد بلدي جميع الدول الأعضاء على العمل بعزم أكبر لإحراز تقدم بشأن إصلاح المجلس، بغية تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

والآن وقد هدأت الأنفس، آن أوان الشروع في جولة جديدة من المفاوضات الشاملة والتشاركية للتوصل إلى الحلول المناسبة بغية ضمان التمثيل العادل في المجلس وشرعيته. يجب علينا تهيئة أفضل الظروف لتعزيز السلطة التي تنيطه بها الدول الأعضاء.

عبرت أفريقيا، وهي أكثر القارات تضررا من التشكيلة الراهنة للمجلس، بوضوح عن مطالبها. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به هنا ممثل الجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية. لقد كان صادقا في التذكير بالموقف المشترك الذي أعرب عنه رؤساء دول وحكومات تلك القارة بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

وكلما تأخرنا في تحقيق زيادة عدد أعضاء المجلس في فئتي العضوية، يستمر الحيف الذي لحق بأفريقيا، لعدم وجود أي حكم من الأحكام بشأن تمثيلها في المجلس في فئة العضوية الدائمة. ونحث جميع الدول الأعضاء على الاعتراف بالمكانة التي تليق بأفريقيا في الأمم المتحدة.

وفي السياق ذاته، تود جمهورية بنن إعادة تأكيد دعمها لترشيح البرازيل، وألمانيا، والهند، واليابان، لمقاعد دائمة في المجلس، مما يعبر عن رغبة تلك الدول الأكيدة في الاضطلاع بالمسؤوليات التي تتماشى مع مركزها كدول كبرى. وستشكل عضويتها كذلك تقديرا لمساهماتها الواضحة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ودعم المثل العليا لمنظمتنا.

يشيد وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزه المجلس بمبادرة منه فيما يتعلق بإصلاح أساليب عمله. وتؤمن بنن بوجوب اتخاذ جميع التدابير التي يمكن اعتمادها لزيادة شفافية مجلس الأمن، في تشكيلته الراهنة، دون تأخير، ريثما يزداد عدد أعضائه.

وننوه بممثل اليابان على إدارته الفعالة لعمل المجلس في هذا المجال. ويؤمن وفد بلدي بضرورة مواصلة هذا الجهد لتحسين أساليب عمل المجلس في ضوء الاقتراح الوارد في مشروع القرار A/60/L.49، الذي قدمته مجموعة الدول الخمس الصغيرة. فهذه التوصيات تكتسي أهمية بالغة.

ومن الواضح، بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين أساليب العمل وعضوية المجلس، وجوب استعراض أساليب العمل برمتها، بما فيها ما يتعلق باستخدام حق النقض، واعتماد نظام داخلي جديد بعد الاتفاق على العضوية الجديدة للمجلس وتنفيذها.

وفي ختام كلمتي، أود تكرار الدعوة إلى إجراء جولة جديدة من المفاوضات بشأن المسائل الجوهرية المتعلقة بالتوسيع. لقد دام الخمول أكثر من اللازم. ومن الحيوي الخروج من المأزق الذي وصلت إليه هذه المسألة. فلنشرع جميعا في الإصلاح لنمنح الأمم المتحدة مجلس أمن أكثر تكيفا لتلبية أعمق لتطلعات شعوبنا بصورة فعالة، لأنه سيكون قد أصبح أكثر تمثيلا وشفافية وكفاءة عند اضطلاعه بمهمته.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بقرار عقد هذه الجلسة لتقييم ما أُحرز من تقدم فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن والنظر في الخطوات التي ستتخذ في المستقبل.

ونحن نشاطر تحليل الموقف الحالي الذي قدمه الممثل الدائم لإيطاليا بوصفه جهة الاتصال في إطار مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. ولقد آن الأوان لكي تخوض الجمعية في هذا النوع من المفاوضات الجوهرية بشأن هذا الموضوع الذي طالما راوغها. فالمواقف الوطنية المتصلبة لا بد وأن تفسح المجال أمام جهد يرمي للتوصل إلى حل جماعي يستجيب لشواغل أعضاء الأمم المتحدة كافة ولمقتضيات تحقيق إصلاح واسع النطاق لمنظومة الأمم المتحدة.

ومالطة تنظر إلى موضوع إصلاح مجلس الأمن من منظور الدولة العضو الصغيرة. فالدول الصغيرة تشكل قطاعا لا يستهان به من أعضاء الأمم المتحدة. وكما قال ممثل باكستان، فإن منظور الدول الأعضاء الصغيرة غالبا ما يكون أوثق ارتباطا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من الدول الأكبر حجما ذات المصالح والأهداف الوطنية المحددة.

وفيما يتعلق بنا، فإن نقاط الضعف المؤدية إلى تآكل فعالية مجلس الأمن وشرعيته تبدو جلية تماما. ونحن ننظر بقلق بالغ جدا إلى تلك الأمثلة التي تنم عن عجز المجلس عن الاستجابة بفعالية وفي الوقت الملائم لأوضاع أمنية ناشئة أو أزمات إنسانية طارئة. وبالنسبة للدول الصغيرة أكثر، فإن تآكل الشرعية الذي يعاني منه المجلس في حالات تأتي استجابته خلالها إما متأخرة أو غير فعالة، هو تآكل لما يشكل الضمان الرئيسي لأمنها.

ويتفق الكثيرون على أن من مظاهر ضعف المجلس الافتقار إلى المساءلة أمام أعضاء المجلس كافة، والطريقة غير الموضوعية التي يبحث بها الأعضاء في مسألة عضوية الأمم المتحدة، فضلا عن الطابع الأحادي للمعايير التي تطبقها الأمم المتحدة أحيانا في استجاباتها للحالات المختلفة. وأي عملية إصلاح مجدٍ تحتاج إلى معالجة نقاط الضعف تلك بطريقة متعمقة. وبهذه الروح، فإننا نشاطر آراء أولئك القائلين بأن الإصلاح يجب أن يُعنى بمسألتي أساليب العمل والعضوية معا، وليس بشكل منفصل.

والمساءلة ليست مجرد وظيفة تقتضي رفع التقارير وتوخي الشفافية. بل هي وظيفة تتعلق بالمنهجية والطريقة اللتان يتم من خلالهما اختيار الأعضاء. والاستجابات الفعالة حسنة التوقيت تتأثر بوجود حق النقض والتعسف في استخدامه. بل إنها تتأثر أيضا بتوازن التمثيل ونطاقه داخل المجلس.

وبتلك الروح، ومع الترحيب بما خلص إليه فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، اعترافا ببعض المشاكل القائمة، نرى أن ذلك العمل غير كاف، سواء تعلق الأمر بالجوهر أو بالإجراء.

ومن جهة أخرى، نعتقد أن النهج الذي اعتمدته مجموعة الدول الصغيرة الخمس أكثر فعالية. ولا بد من الثناء على مشروع القرار الذي قدمته تلك المجموعة (A/60/L.49) لأنه تطرق إلى المسائل الأكثر حساسية وأهمية، بما في ذلك موضوع حق النقض. وفي الوقت نفسه، فإن مبادرة الدول الخمس الصغيرة يمكن أن تندرج ضمن عملية الإصلاح الأوسع، التي نرى من الضروري أن تتناول مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المجلس، فإن وفدي ممن يعتقدون أن الطريق إلى الأمام لا يكمن في التركيز على مسألة العضوية الدائمة. بل إن علينا أن نعتمد نهجا أكثر مرونة وشمولا إزاء الموضوع من خلال النظر في صيغ تعيد التأكيد على مبدأ التناوب، عوضا عن تقويضه. وكدولة صغيرة ذات تطلعات محدودة في الحصول على عضوية المجلس، فإننا ننظر في كل الاقتراحات المقدمة بشأن خيارات تناوب العضوية على اعتبار أنها مفتوحة لكل أعضاء الأمم

المتحدة بوجه عام. ولسنا مقتنعين بالحجة القائلة أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين ستخلق مجالا أرحب لسائر الأعضاء. بل على العكس، نحن ننظر إلى توسيع العضوية الذي يقضي بتخصيص بعض المقاعد الإضافية، أو حتى معظمها، باعتباره فرصة ضائعة لتعزيز مبدأ التناوب من حيث المبدأ والممارسة على حد سواء. وفي الوقت نفسه، نرى أن الفكرة الداعية إلى اعتبار المقاعد الإقليمية الدائمة منفصلة عن المقاعد الوطنية الدائمة، إن خضعت لمزيد من البلورة، ستوفر مجالا جيدا للمواءمة بين أهداف مختلف الأعضاء التي قد تتباين أحيانا.

وفي هذه المرحلة، نحتاج إلى تعريف السبل التي تفضي إلى تحريك العملية التفاوضية من سباتها الطويل. وثمة نقطة تمخضت عنها المناقشة الحالية، وهي أننا لا نزال نفتقر حتى إلى العناصر الرئيسية التي يمكن أن يُبنى عليها توافق آراء. وفي هذا الإطار، ترددت فكرة أننا يمكن أن نستكشف آفاق حل انتقالي. وإلى جانب الأخذ بفكرة اعتبار المقاعد الإقليمية الدائمة منفصلة عن المقاعد الوطنية الدائمة، من شأن ذلك أن يهيئ فرصة جديدة وربما أجدى لمناقشتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار البندين ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

وفي هذه المرحلة، أود أن أبدي ملاحظات ثلاث.

أولا، أود أن أعرب عن ارتياحي لذلك العدد الكبير من المتكلمين في هذه المناقشة الحافلة: فقد بلغ عدد المتكلمين ٨٦ ممثلا. وهذا يدل على أن الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لمسألة إصلاح مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، فقد ردد العديد من المتكلمين النداء الذي وجهه زعماؤنا أثناء القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، ومفاده أن إصلاح مجلس الأمن يشكل عنصرا مركزيا من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

وأعرب زعماؤنا أيضا عن الأمل في أن يتم إصلاح مجلس الأمن من دون إبطاء، لجعله أوسع تمثيلا وأفضل أداء وأكثر شفافية.

ثانيا، أود أن أنوه بروح الحوار التي ميزت هذه المناقشة، وبأهمية الآراء التي أُعرِب عنها. فكل الأعضاء تقريبا أشاروا إلى أن الحالة الراهنة ليست من الخيارات القابلة للاستمرار. وبصفة خاصة، أكد المتكلمون أن إصلاح مجلس الأمن، الذي ينبغي أن ينصب على كل من توسيع العضوية وتحسين أساليب العمل، يعد أساسيا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة برمتها ولتعزيز هيبة مجلس الأمن ومشروعيته. وفي هذا الإطار، فقد تولدت من النقاش رغبة حقيقية في إصلاح مجلس الأمن بمرونة، بغية التوصل إلى حل يحظى بأوسع قاعدة ممكنة من التأييد.

ثالثا، فيما يتعلق بمتابعة إصلاح مجلس الأمن، أعرب العديد من المتكلمين عن اعتقادهم بأن الوقت قد حان للقيام بإصلاح مجلس الأمن. ولذلك، فإنني أحث الأعضاء على مواصلة السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن مختلف الخيارات التي من المرجح أن تؤدي إلى عملية متابعة تستهدف إصلاح فعال لمجلس الأمن. وفي هذا السياق، أدعو الأعضاء إلى إبداء آرائهم لرئيس الجمعية، لكي نتمكن من الاضطلاع معا وبنجاح بهذا الجانب المهم من إصلاح الأمم المتحدة.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ١١٧ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.